استعمال اللّغة العربيّة في التّدريس بالجامعة الجزائريّة بين الواقع والمأمول

– كلية الحقوق بجامعة بجاية أنموذجا–

– دراسة سوسيولسانيّة–

الأستاذ كمال بن جعفر

جامعة عبد الرحمن ميرة – بجاية/ الجزائر

توطئة واستهلال:

تندرج هذه الدّراسة ضمن مساعي ترقية استعمال اللّغة العربيّة في التّعليم بصفة عامة والتّعليم الجامعيّ بصفة خاصة، باعتبار أنّ العلاقة وثيقة بين اللّغة وجميع أقطاب العملية التّعليميّة التّعلّميّة وهي التي تضمن التّواصل بين المعلّم والمتعلّم وهي ليست وسيلة للتّخاطب والتّواصل والحوار فحسب، بل هي الأداة النّاقلة للعلم والمعرفة والثّقافة والحضارة، فهي منزل الكائن البشريّ على حدّ تعبير "**هيغل**"، لذا فإنّ الفرد يتأثر باللّغة التي يستعملها، فينعكس ذلك على نمط تفكيره وآرائه وتصوراته وسلوكاته.

وعند استقراء واقع استعمال اللّغة العربيّة في الجزائر في التّعليم من الابتدائيّ إلى الجامعيّ منذ الاستقلال نجده متدهورا، فاللّغة العربيّة لازالت تعاني نتيجة لمخلّفات الاستعمار الفرنسيّ بسبب منافسة اللّغة الفرنسية لها وكذا اللّهجات المحلية التي أبعدت أقطار البلد الواحد بالرّغم من مساعي الدّولة الحثيثة لتعميم استعمالها بعد مجيء قانون التّعريب عبر مختلف مراحل التّعليم، وبناء على مضامين الدّستور الجزائريّ فإنّ اللّغة العربيّة هي اللّغة الوطنيّة والرّسمية في جميع القطاعات والمعاملات، ففي قطاع التّعليم ما قبل الجامعيّ تتم عملية التّدريس باللّغة العربيّة لكن التّدريس في التّعليم الجامعيّ الجزائريّ لازال باللّغة الفرنسيّة في التّخصصات العلميّة والتّقنية، أما التّخصصات الإنسانيّة والاجتماعيّة فتُدرّس باللّغة العربيّة في أغلب الجامعات الجزائريّة، ولأنّ دراستنا هذه تُسلّط الضّوء على استعمال اللّغة العربيّة في الخطاب التّعليميّ الجامعيّ تجدر الإشارة إلى أنّ الخطر الذي كان ولازال يهدّد كيان اللّغة العربيّة في عُقر دارها هو تلك اللّهجات المتداولة بين شريحة الطّلاب والأساتذة ناهيكم عن مزاحمة اللّغة الفرنسيّة لها حيث نجد تأثير اللّغة الأجنبية واضحا في المعجم اللّغويّ للأساتذة والطّلبة، فعند تحليل الخطاب التّعليميّ الجامعيّ "للطّالب والأستاذ وخارج معاهد اللّغة العربيّة" نجده يشمل هجينا لغويا متنوعا يضم العربيّة الفصحى والعربيّة الفصحى غير المعربة والعامية المطعّمة بالمفردات الأجنبية واللّهجات المحلية و...بحجة تقريب الأفكار للطّلبة والتّواصل معهم باللّغة التي يفهمونها، بالإضافة إلى مشكلات المصطلح اللّغويّ الذي يؤثر سلبا على لغة التّعليم أمام غياب لقواعد ضابطة لوضع المصطلح المتخصّص وكذا عُقم طرائق تدريس هذا الأخير بالجامعة.

دون أن ننسى ذلك الاعتقاد السّائد لدى أوساط الطّلبة والأساتذة بأنّ اللّغة العربيّة هي لغة الأدب والشّعر والاهتمام بها يبقى حبيس معاهد اللّغة العربيّة والمسؤولية تقع على عاتق أساتذة العربيّة فقط وكأنّ القضية

لا تهمهم غير آبهين لإسهامهم في تهديم وتحطيم اللّغة العربيّة وسعيهم المستمر إلى إبعادها عن الاستعمال داخل وخارج مدرجات الجامعة، ومن جهتهم الطّلبة فداخل الصّفوف الدّراسيّة والمدرجات يواجهون صعوبات كثيرة في استعمالها خلال الدّراسة ولاسيما خلال الإجابة على أسئلة الامتحانات بسبب فقر معجمهم اللّغويّ وتردي مستواهم كتابة ونطقا وكذا ضعف تكوينهم اللّسانيّ النّاتج عن عثرات مراحل تعليميّة سابقة، أما خارج أروقة الجامعة فهم لا يوظّفون العربيّة الفصحى أبدا في تواصلهم وحواراتهم ونقاشاتهم .

وعليه فإنّ ترقية استعمال العربيّة في جميع الأقطار العربيّة والنّهوض بها في قطاع التّعليم العالي والبحث العلميّ خصوصا والمؤسسات والقطاعات الأخرى عموما يقتضي من خبرائها والمهتمين بقضاياها وعلمائها تشخيص واقعها بكل موضوعية بُغية إعطائها المكانة اللّائقة بها وسط المنافسة اللّغوية العالميّة الشّرسة وكذا التّوصّل إلى كل ما من شأنه حمايتها وضمان بقائها ومسايرتها لكل المستجدات الرّاهنة بالإضافة إلى تقويم استعمالها في ظل المعطيات والحقائق المسجّلة، ولأنّ القضية حسّاسة وتهم جميع العرب الغيورين على لغتهم المقدّسة والجامعة والتي تضمن وحدتهم القوميّة والفكريّة سنتطرق في ورقتنا هاته إلى أهم التّحديات التي باتت تهدّد استعمال العربيّة في التّعليم الجامعيّ الجزائريّ لاسيما عند شريحة الأساتذة، وكعينة للدّراسة ارتأينا أن نختار كلية الحقوق بجامعة بجاية – **الكلية الوحيدة بالجامعة التي يُدرّس أساتذتها باللّغة العربيّة**– وذلك لتشخيص واقع استعمال اللّغة العربيّة لدى جمهور الأساتذة لاسيما وأنّ هذه الجامعة تضم طلبة وأساتذة يتحدثون إلى جانب اللّغة العربيّة " الفصحى والعامية"– اللّغة الفرنسية واللّغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها المتعددة الآداءات اللّسانيّة، حيث سنعمد إلى تحليل الواقع اللّغويّ لهذه الفئة من الأساتذة بعد تسجيل المحاضرات كمدونة للدّراسة وكذا الوقوف بالفحص والتّحليل على ظاهرة التعدد اللغوي بالجزائر والإحتكاك بين اللغات وأثر ذلك على العربية الفصحى بالإضافة إلى تأثير الثّنائيات " فصحى– عامية " ، " عربية فصحى – فرنسية" ، "عامية – فرنسية" على أداء الأساتذة وتأثير ذلك على تحصيل الطّلاب العلميّ، لنُقدم في الأخير مجموعة من الاقتراحات والتّوصيات لتعميم استعمال اللّغة العربيّة الفصحى في الخطاب التّعليميّ الجامعيّ وكذا تقديم ميكانيزمات وآليات الارتقاء باستعمالها في الخطاب الدّيداكتيكيّ الجامعيّ بالجزائر والوطن العربيّ عموما.

– الجزء الأوّل–

العربيّة في الجزائر: بين ضوابط الوضع وإشكالات الواقع والاستعمال

1– اللّغة وضع واستعمال:

لقد عرّف اللّغة كل من القدماء والمحدثين بأنّها أصوات يعبّر بها الإنسان عن أغراضه وأفكاره ومشاعره كما لا يختلف اثنان في كونها منزل الكائن البشريّ على حدّ قول" **هيغل**" فهي إذن الإنسان بل هي ضرورة له للاتصال والتّواصل مع أبناء مجتمعه، وهي وعاء الفكر وأداة التّواصل وثمرة العقل

والتّفكير. كما أنّ اللّغة هي ذلك الكيان الجامع والثّابت لأفراد المجتمع الواحد، وُجدت مع الإنسان على مرّ الأزمنة والعصور ومنذ ظهور الرّعيل الأوّل، فهي تلازمه أينما حلّ ووُجد، وعليه فاللّغة ظاهرة اجتماعيّة مشتركة بين أفراد المجتمع.

وأمام تعدّد اللّغات والألسن فهناك ضوابط وقواعد ومواضعات لغوية- المعجمية منها والقواعدية- محددة سلفا قبل استعمال تلك اللغات أو الألسن وفق مبادئ وضوابط بُغية تحقيق العمليّة التّواصليّة باقتدار وسلامة، لذلك تطرّق العالم اللّساني " **دي سوسير**" في نظريته الثّنائية إلى ثنائية اللغة والكلام ومن بعده " **نوام شومسكي**" وثنائيته "الكفاءة والأداءّ ولتظهر فيما بعد ثنائيّة "الوضع والاستعمال".

واللغات البشرية الطّبيعية تعدّ أوضاعا اجتماعية كسائر المؤسسات والنّظم الاجتماعيّة الأخرى إذ تعدُّ اللغة نظاما من الأدلة والرّموز يُتواضع عليه بهدف التبليغ والتّواصل كما أن كل ما تتواضع عليه المجتمعات الإنسانية يخضع للتبدل والتّغير عبر الزّمن، ولأنّ اللغات البشرية ولكونها طبيعية وليست كاللغات المصطنعة" لغات الصّم والبكم وغيرها"، فإن التحول الذي قد يصيبها- اللغة الطبيعية- لا يشعر به الناطقون بها أثناء التحول ولا يتفطن إلى ذلك إلاّ اللغويّ ويعود السّبب الرّئيسيّ لأي تحول إلى تأثير الأحداث الاجتماعية في نظم المجتمع من خلال استخدام أفراده لها وعليه **فاللغة هي وضع واستعمال لهذا الوضع**[1]...« فنظام اللغة يصيبه التغيير من خلال الاستعمال له والغاية من استعمال اللغة هو التّواصل وهذا ما يحتاج إلى نظام متماسك من الرموز المتباينة إلاّ أن الاستعمال فعل محكم وكل فعل فهو مكلف، فإذا كانت الكلفة باهظة أو تتجاوز الفائدة فيضطر المستعمل إلى التخفيف من جهوده العضلية والذّاكرية، وهذا هو السّبب الأهم في تحول اللغة من نظام إلى نظام آخر.. وهناك سبب آخر للتّغيير وهو المحافظة على النّظام اللُّغويّ لأنّه لا بيان ولا تبليغ إلاّ بنظام منسجم من الرّموز(مهما كان شكله)، وهذا يؤدي إلى ترميم المجتمع لنظام لغته التي أُصيبت بشيء من الاختلال في نظامها بسبب التّحول المشار إليه ... وهذه الظواهر التحويلية هي جدُّ طبيعيّة ولا يشعر بها النّاطق، والعاميات هي نتيجة لهذا التّحول الزّماني.»[2]

وعليه فاللغة هي كائن حي ينمو ويتطورّ ليس بطريقة اعتباطية ولكن بناءً على قواعد وضوابط عديدة لا يمكن الإلمام بها إلاّ الإدراك الواسع والمعرفة العميقة بالأمور الطّبيعية، كما أن الصّراع دائم ومستمر بين الفكر والكلمة وبين الوجدان واللّسان وبين القدرة على التعبير والرّغبة في التّغيير...[3]، وبما أن الإنسان حبيس التفاعل والتّواصل مع الآخرين وفق قواعد سلوكيّة تجمعهم مبنية على المتواضعات الاجتماعية والثّقافية... فإن استخدامه للسّلوك اللغوي تحكمه أيضا متواضعات النّظام الاجتماعي التي تضبط بدورها اتجاهاته واختياراته اللّغوية وكذا سلوكه اللغوي في مختلف عمليات التواصل والتفاعل الاجتماعي..[4].

وعلى أعقاب هذه الحقائق ظهر ما يُعرف بعلم اللغة الاجتماعي الذي يسلّط الضوء في بحوثه العلمية على اللغة والمجتمع إذ يتعرض لقضايا التّعدد اللّغوي في المجتمع الواحد وعلاقة التنوعات اللغوية باللغة المشتركة أو الفصحى ومشكلات التّواصل اللّغوي لدى الجماعات التي توظف لغات مختلفة بالإضافة إلى أثر الثّنائية أو التّعددية اللّغوية على انتشار اللغة الأم...[5] ومن هذا نخلص إلى أنّ اللغة ليست كيانا

موحدا وإنّما هي نشاط مؤسس اجتماعيا يعرف التنّوع كباقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى بل يشكل التّنوع جزءا من كيانه، حيث ترى الدكتورة " **خولة طالب الإبراهيمي**" أنّ هذا التّنوع يحدث في المجتمع على محورين الأولّ محور الزّمان والمكان – وهو محور أفقي– حيث تكون العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية هي مرّد التّنوع اللهجي الذي تعرفه مختلف لغات العالم مثلما ما يحدث في اللهجات العربيّة من المحيط إلى الخليج، أمّا المحور الثاني فهو محور التّنوع الاجتماعي– وهو محور عمودي– يتعلق بانتظام المجتمعات البشرية في مستويات وطبقات اجتماعية معينة، يناسب هذا التّوزيع الاجتماعي توزيع لغوي حيث أنّ هذه الطّبقات تتميز باستعمالات لغوية يطلق عليها أهل الاصطلاح مصطلح المستويات أو السجلات اللغوية[6].

ولأنّ التّحول اللغويّ عبر مختلف الأزمنة والعصور قانون طبيعي عام تخضع له جميع الأمم والشعوب ويؤثر في كل لغات العالم منذ أن خُلق الإنسان بناء على ما درسه وأثبته العديد من اللسانيين واللغويين المحدثين الذي عكفوا بالدِّراسة والتحليل على ظواهر التّحول اللغوي عبر الزّمن وفي كل اللغات تقريبا[7] أصبح موضوع وجود أكثر من لغة داخل المجتمع الواحد، وكذا انشطار اللهجات عن اللغة الأولى، وقضية التعدد اللغوي من المسلمات والقوانين التي تخضع لها اللغات الطّبيعية.

«إذ يرى عدد كبير من اللغويين أنّ الوضع الطّبيعي للغة يتجه دائما نحو الانقسام والتّوزيع ومن ثم ينشأ عن الوحدة تفرق وتشعب، من هؤلاء اللغويين" **وايلد – Wyld**" فهو يعارض الفكرة القائلة إنّ اللغة تتجه نحو التّوحيد ويرى أنها تتجه نحو التّنوع أو الانقسام الذي لا نهاية له.»[8].

وبناءً على ما سبق نلمس بأنّ استعمال أفراد المجتمع الواحد للغة التي تُعد نظاما تضبطه مجموعة من القواعد والمتواضعات ينتج عنه تحولاً وانزياحا عن ذلك الوضع، فتشعب اللغة الواحدة إلى لهجات مع مرور الزّمن تستعمل في بيئات مختلفة ولدى مجموعة متباينة من الأفراد وهذا ما ينجم عنه مجموعة من الظّواهر اللّسانية على غرار الاحتكاك اللغويّ والثنائية اللغوية والازدواجية والتدخل والتداخل اللغويين، وذلك لأسباب ثقافية أو اجتماعية أو جغرافية وهذا ما يُفسِّر تفرُع اللغات إلى مجموعة من اللهجات، «كتفرغ اللاتينية إلى فرنسية وايطالية واسبانية وبرتغالية، والسّامية إلى عربية وعبرية وسريانية ثم تتشعب العربية مثلاً إلى سورية وسودانية ولبناية وعراقية...الخ، ثم السّورية نفسها إلى لهجات أخرى عدة...»[9].

وعليه فانتقال المتكلمين – نتيجة استعمال الوضع– من المستوى الفصيح إلى النّموذج العاميّ لاسيما في المستوى اللغوي المنطوق، أمر طبيعي يُصيب جميع اللغات ومختلف الأمم والشعوب بل يحدث ويصيب أفراد المجتمع الواحد لذا فالتّعدد اللّغوي حقيقة ثابتة لا مفر منها، باعتبار أنّ جميع الأمم تستعمل العديد من اللهجات المتنوعة خلال التواصل فيما بينها لكن الخطر الذي يهدّد كيان أي لغة هو مزاحمة هذه اللهجات للغة الأم الفصحى وابتعاد المتكلمين عن المستوى اللغوي الفصيح نتيجة استعمالهم المستوى اللغوي العامي في تعاملاتهم، وهذا ما يجعل اللغة التي تجمعهم –الجامعة– تندثر وتتصدّع.

وقبل الحديث عن الظّواهر اللسانية النّاجمة عن استعمال أي لغة من اللّغات، جدير بالذّكر في هذا المقام الإشارة إلى أنّ ما حدث للغة العربيّة من انقسام وتفرع إلى عاميات عربية مختلفة لا يشبه إلى حدٍّ

ما آلت إليه اللاتينية وتحوّلها إلى لغات مختلفة، فهناك اعتقاد خاطئ بين أوساط اللسانيين الذين يعتقدون أنّ الأمر ذاته، « فالفرنسية واللهجات المتفرعة من اللاتينية مغايرة تماما للاتينية، فهي" لغة أجنبية " بالنسبة لها وكذلك كل اللغات التي أصلها لاتينيّة، وهذا يخالف ما يحسّ به العربي اللّسان في زماننا هذا فهو يشعر بوضوح أنّ العامية التي ينطق بها هي لهجة عربيّة قد فقدت علامات الإعراب وبعض الخاصيات الأخرى التي تختص بها الفصحى إلاّ أنّه لا يقول أبدا أنها لغة أجنبية... »[10].

وصفوة القول هو أنّ اللغة التي تُعد في حقيقتها وضع واستعمال هي عرضة للانتقال إلى مستوى اللهجات العامية، وهذه الظاهرة عامة تحدث في جميع اللغات لأسباب ثقافية أو اجتماعية أو تاريخية أو جغرافية...أو استجابة لضرورة تواصلية بين أفراد المجتمع الواحد، وهذا الانتقال من مستوى الفصحى المستوى الأول إلى المستوى الثّاني مستوى العاميّة، وكذا تواجد أكثر من لغة داخل البيئة الواحدة ينجم عنه العديد من الظواهر اللغوية التي تهدد كيان اللغة الفصيحة على غرار الاحتكاك اللغويّ، والصراع اللّغوي والاقتراض اللّغوي والتّداخل اللغوي والثنائية اللغوية والتعاقب اللغوي... وفي العنصر الموالي سنقف بالشّرح والتحليل على هذه المصطلحات التي لها علاقة مباشرة بموضوع ورقتنا مع تقديم مجموعة من الأمثلة والنّماذج عن كل ظاهرة من الظّواهر اللغوية السّابقة التي أفرزها ذلك التّنوع اللغوي واللّهجي وكذا التحولات التي تصيب اللغة أو اللهجة الواحدة.

2- الاحتكاك اللغويّ والتّعدّد اللّساني:

تحدث ظاهرة "الاحتكاك اللغوي- **le contact linguistique**" بين لغتين مختلفتين كما تحدث بين لهجات اللغة الواحدة وهي ظاهرة تحدث في كل لغات العالم، لمجموعة من الأسباب لأنّه يستحّيل أن تبقى أي لغة بمعزل عن لغة أخرى – **ولاسيما في العصر الرّاهن**- إذ أنّ كل لغة من لغات العالم عرضة للتأثر بهذه الظاهرة اللّغوية مع اختلاف في سبب هذا الاحتكاك ودرجته وكذا تأثيره في الأقطاب اللغوية، ويظهر ذلك التأثير جليا على مستوى المفردات نتيجة التبادل بين اللغات واقتباس كل واحدة من الأخرى سواء أكان الاقتباس بنسبة كبيرة أو قليلة مثلما فعلت التركية مع الفارسية والعربيّة، والسّريانية مع اليونانية، والفارسية مع العربية. أما القواعد الصّوتية فيكون انتقالها من لغة لأخرى في الغالب صعبا ويتطلب وقتا طويلا أو صراعا طويلا بين اللغتين وإن حدث الانتقال من اللغة الأولى إلى الثانية فيكون ذلك إيذانا للغة الثانية بالزّوال واندماجها في الأولى[11].

وتختلف درجة تأثير لغة ما في لغة أخرى باختلاف طبيعة العلاقات التي تربط النّاطقين بهما وكذا فرص الاحتكاك والتبادل المادي والثّقافيّ بينهم، فاللاتينية اقتباسها كان كبيرا من الإغريقية مقارنة مع ما اقتبسته من لغات أخرى، وذلك بسبب درجة الامتزاج بين الشّعبين[12] كما حظيت بعض اللغات بالانتشار الواسع لظروف سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية الأمر الذي جعلها- بحكم الاحتكاك بين الشعبين- تسيطر وتغزو بعض اللغات أو تجتذبها إليها مثلما حدث مع اللغات اللاتينية واللغة العربية في العصور القديمة والعصور الوسطى...كما تلعب أيضا الهجرة وظاهرة نزوح اللغات دورا في ظاهرة الاحتكاك بين

اللغات واللهجات مثلما ما يحدث حاليا في أمريكا التي باتت تستقطب وفودا ولغات ولهجات وثقافات متباينة، إذ يتأثر الوافدون بلغة البلد المستقبل ويؤثرون في الوقت ذاته في تلك المجتمعات بلهجاتهم ولغاتهم، وهذا ما يخلق صراعا لغويا في هذه البيئة التي تشهد تنوعا لغويا ولهجيا[13].

كما قد يحدث الاحتكاك اللغوي أو الانتشار اللغوي أو فرض لغة على ناطقين بغيرها نتيجة الاستعمار ومختلف مظاهر القهر والطّمس مثلما حاول الاستعمار الأوربي بمختلف أساليبه قهر اللغة العربيّة وفرض انتشار اللغة الفرنسية والانجليزية و...، إذ نلمس أن القهر اللغوي مورس وفرض بالقوة والعنف وبمختلف الطّرق والأساليب، فأخذت اللغات الأوروبية مكان اللغة العربية وانتشرت في الدّول العربيّة ردحا من الزّمن فبقيت آثارها إلى يومنا هذا ممثلة في الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية المنتشرة بين الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، إذ خلق أيضا صراعا لغويا مسّ معظم الدول العربية بين اللغات الأجنبية واللغة العربية، فابتعد الناطقون العرب عن لغتهم وراحوا يستعملون لغة الآخر بسبب تلك الرّواسب الثّقافية التي جعلت ترك لغة الآخر أمرا يكاد يكون مستحيلا وهذا القهر اللغوي لم تتوقف سمومه وإفرازاته عند هذا الحد بل جعلت اَلْبَوْنَ شاسعا بين اللغة العربية ولهجاتها العامية فبعد أن كانت هناك ثنائية لغوية وازدواجية لغوية صارت هناك " ثلاثية " تضم هجينا لغويا عجيبا يجمع بين اللغة الأم واللغة الأجنبية والعامية داخل الجملة الواحدة وحتى داخل الكلمة الواحدة وهذا ما سنحاول الكشف عنه في الجزء الثّاني من الدّراسة عند تحليلنا لعناصر المدونة التي أقمنا عليها هذه الدراسة.

وتجدر الإشارة وعلى أعقاب الثورة الرّقمية والتكنولوجية الرّهيبة التي عرفها مطلع القرن الحالي زادت حدة ظاهرة الاحتكاك اللّغوي نتيجة تطور أساليب الاتصال وارتفاع عدد قنوات التّواصل فظهرت عديد المواقع الخاصة بالتّواصل الاجتماعيّ على غرار الفايسبوك والسّكايب والماسنجر والتّويتر إذ بات من المستحيل أن تمارس أي أمة عزلة سياسية أو فكرية أو ثقافية أو لغوية ولاسيما بعد أن زالت الحواجز وتحطمت وأصبح النّفوذ والوصول إلى الآخر أمر في غاية البساطة، وكل هذه المستجدات جعلت من ظاهرة الاحتكاك اللغوي وما يندرج تحتها من ظواهر لسانية تنتعش، الأمر أدى إلى ظهور اللغة الانتقالية واللغة الثّالثة و...

ولأنّ الاحتكاك اللغوي– كما ذكرنا سابقا– يمسّ اللغات واللّهجات على حدّ سواء وكل الأمم تشهد ما يعرف بالثّنائية اللغوية " فصحى– عامية" وتشهد تعددا لغويا في الوقت ذاته سنقف في العناصر الموالية على كل الظّواهر اللغوية التي تنشأ في ظل هذه الظّروف والأوضاع.

3– التّدخل والتّداخل اللغويين – interférence linguistic:

يحدث التّدخل اللغوي عندما يتكلم الفرد باللغة الثّانية إذ يرتكب أخطاء لا يرتكبها المتكلمون الأصليون "**native speakers**"، وذلك بسبب تأثير اللغة الأولى" اللغة الأم" وهذه الظّاهرة اللغوية تدعى تدخلا "**interférence**" أي أن اللغة الأولى تدخلت في أداء اللغة الثّانية كتابة ونطقا. وعليه فالتّدخل اللغوي يسير في اتجاه واحد أي أن اللغة "أ" تتدخل في اللغة "ب" شريطة أن يعرف الفرد اللغتين

"أ" و"ب"، وهذه الظّاهرة اللغوية لا تحدث إلا بوجود لغتين في عقل واحد من جهة والإنتاج الشّفهي والكتابي بهذه اللغتين من جهة ثانية، أي أنّ الأداء اللغوي"**linguistic performance**" شرط لحدوث التّدخل اللغوي[14]، وفي هذا الصّدد تجدر الإشارة إلى أنّه هناك مصطلح آخر قريب إلى مصطلح " التدخل اللغوي" لفظا ومعنى وهو مصطلح التّداخل اللغوي فما هو الفرق بينهما؟.

في الحقيقة تقترب المصطلحات في الدّلالة لكنهما غير متطابقين فإذا كان التّدخل يسير في اتجاه واحد فقط كتدخل اللهجات العربية العامية في اللغة العربية الفصحى حيث تتأثر الفصحى نتيجة استعمال المتكلمين للهجات المحلية «تدخل لغة 1 في لغة 2 أو العكس» فإنّ التّداخل اللّغوي يدل على تأثير متبادل بين لغتين أي هو تدخل يسير في اتجاهين، وعليه يمكننا القول بأنّ« التّداخل هو تدخل متبادل "**mutual interférence**" أو تدخل ثنائي المسار "**tow-way interférence**"»[15].

ولقد دلت البحوث والدِّراسات أنّ التّدخل اللغويّ يسير عادة من اللغة الأقوى إلى اللغة الأضعف أي من اللغة التي يتحكم فيها الفرد ويتقنها إلى اللغة الثّانية القليلة الاستعمال وقد يسير التدخل في الاتجاه المعاكس لكن بدرجة أقل مقارنة مع الاتجاه الأوّل[16]، ولأن التّعددية اللغوية والازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية موجودة في كل البيئات والمجتمعات فإنّ الاحتكاك والتّفاعل بين اللغات فيما بينها أو بين اللهجات واللغات الأم أمرٌ وارد لا محالة ونتيجة الاحتكاك بين هذه اللغات واللهجات يحدث التّداخل اللّغوي.

ولقد ورد في لسان العرب **لابن منظور** بأنّ « تداخل الأمور هو تشابهها والتباسها ودخولها بعضها في بعض»[17] ومن جهته "**ابن جنيّ**" اعتبر هذه الظّاهرة اللغوية شاذة في اللغة العربية فعبّر عن ذلك بقوله:« ألا تراهم ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل: يفعل ... واعلم أنّ ذلك وعامته لغات تداخلت وتراكبت»[18].

وللإشارة فإنّ التداخل اللغوي لا يحدث بين لغة وأخرى فحسب بل قد يحدث بين لهجة وأخرى ضمن اللغة الواحدة وهذا ما يعرف بالتّداخل اللّهجي **dialectal interférence** أو التداخل البيلهجي **inter-dialectal interférence** ، كالتداخل بين اللهجة اللبنانية والسّورية أو بين اللهجة الجزائرية والتّونسية مثلا، فقد نجد عربا وهم يتحدثون يوظفون أكثر من لهجة عربية في كلامهم وهم لا يشعرون، كما يحدث أيضا التّداخل بين اللغة الفصيحة ولهجاتها العامية، لذلك فالمتكلمون العرب وهم يتكلمون بالفصحى قد يرتكبون أخطاء تكون ناجمة عن تدخل اللهجة العامية أو المحلية "**local dialect** " وهذا ما نجده عند الطّلاب والتلاميذ العرب الذين يرتكبون أخطاء لغوية في الكتابة والمشافة[19] بالإضافة إلى الآثار النّاجمة عن تداخل العربية الفصحى باللغة الفرنسية أو اللهجة العامية باللغة الفرنسية.

وسنقف بالوصف والتحليل على هذه الظواهر اللغوية عند فحصنا لعناصر المدونة التي تمّ جمعها من استقراء كلام متكلمين قد تأثّروا بالاحتكاك اللغوي والتداخل وكذا التعددية والازدواجية اللغوية، وتتضح هذه الظّواهر أكثر من خلال عرض وتشريح بعض المقاطع من المدونة.

رابعا: التّعددية اللِّسانية

لقد تعددت الآراء اللسانيّة وتضاربت في ضبط العديد من المصطلحات اللغوية لاسيما خلال وقوفهم على هذه المصطلحات التي لها علاقة وطيدة بدراستنا هذه ففريق يفضل استعمال ازدواجية والآخر يفضل ثنائية وهناك من يستعمل المصطلح الأوّل ويقصد الثّاني، وفيما يلي سنرصد أهم التعاريف الواردة في هذا السِّياق:

أ. التّعددية اللِّسانية: ويعني هذا المصطلح تواجد عدد من اللغات الوطنية داخل الوطن الواحد كوجود بعض اللغات الرّسمية إلى جانب اللغة العربية، كالنّوبية في مصر والآرامية في سورية والأمازيغية في المغرب والجزائر[20]، وكما ذكرنا في مطلع هذه الدِّراسة أنّ ظاهرة التعددية اللغوية موجودة في جميع دول العالم إذ نجد داخل البلد الواحد استعمال واعتماد لغة أو لغتين إلى جانب اللغة الأم.

ب. الثّنائية اللغوية– "Diglossie":

إنّ أول من بحث في ظاهرة الثنائية اللغوية في العصر الحديث هو اللغويّ الأمريكي "**تشارلز فرغيسون– Charles Ferguson** " حيث قام بنشر بحث عنها في مجلة اللغة الأمريكية عام 1959م[21] إذ وضع لفظة "**Diglossia**"، للدّلالة على هذه الثنائية ويعني بها « تعايش تنوعين لغويين في صلب الجماعة الواحدة، وقد أطلق على أحدهما صفة " التنوع الرّفيع" – "**Variété haute** " – " **High Variety**" ، أما الثّاني فيُسميه بـ" التّنوع الوضيع – **Variété basse – low Variety** »[22] ويقصد بذلك أنّ للغة مستويين المستوى الأوّل وهو المستوى العالي أو الرّاقي، حيث تستعمل فيه الفصحى وهذا المستوى يستخدم في المناسبات الرّسمية وفي الإدارات والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والمستوى الثاني وهو المستعمل لدى عامة النّاس في مختلف مواقف التخاطب اليوميّ في المنزل والسوق والشارع... وهذه الظاهرة –الثنائية اللغوية– موجودة في كل لغات العالم فكل لغة تتسم بمستويين لغويين الأول فصيح والثّاني عامي،« فاللغة الانجليزية البريطانية مثلا لهجات متعدِّدة في ويلز واسكتلندة، وايرلندة وكانْت وغيرها من الأقاليم البريطانية...»[23] وللإشارة فإن "**فرغسون**" وقف في مقاله السّابق على الأوضاع اللغوية التي تتسم بها بعض البلدان أين يتعايش المستويان اللغويان السالفا الذكر كالبلدان العربية أين تتعايش العامية مع الفصحى واليونان أين تتعايش اللغة الإغريقية العامية "**demotiki**" والإغريقية الصّافية "**Katharessouva**"[24].

كما تعرضت أيضا نظرية "**فرغسون**" لجملة من الانتقادات بسبب إهمالها للحركية والديناميكية الاجتماعية التي تحدث للسّلوكيات اللغوية والصّراع الدّائر بينها من حيث التأثر والتّأثير، بالإضافة إلى حصرها لمفهوم الثنائية اللغوية في التنوعين اللغويين" فصحى– عامية "، في الوقت الذي قد تتعايش فيه عديد التّنوعات اللّغوية داخل المجتمع الواحد كما هو الحال في الجزائر أين تتعايش العربية الفصحى والعربية العامية والأمازيغية بمختلف لهجاتها واللغة الفرنسية هذا من جهة كما أن تصنيف " **فرغسون**" للأوضاع اللغوية وكذا التنوعات اللغوية "**مستوى عالي ومستوى سافل**" قد تناقضه الأوضاع اللغوية وفي هذا الصّدد يقول " **لويس جان كالفي**": «إنّ حالة اليونان التي اعتمدها **فرجسون** مثالا ونموذجا لبناء نظريته

قد تغيّرت تماما بعد ثلاثين سنة: ذلك أنّ التّنوع "الوضيع" أي اليونانية الدّارجة الشّعبية قد أصبحت اليوم اللغة الرّسمية في حين صارت اللغة اليونانية الرّفيعة القديمة في عداد اللغات الميتة»[25].

وسُميت اللهجة العامية بالدّارجة من « حيث درج النّاس عامتهم وخاصتهم على استعمالها في الحياة العامة وهي محلية حين يقتصر النّظر على صورة أو صور لهجيّة خاصة بمنطقة معينة وهي أيضا تسمى العامية نسبة إلى عمومها وانتشارها بين العامة على وجه الخصوص ...»[26].

وتجد الإشارة خلال الحديث عن الثّنائية اللغوية "**Diglossie**"، التي تشمل التّنوعيين اللغويين "فصحى- عامية"، إلى أنّ العديد من الدّراسات والبحوث العلمية أشارت إلى هذا التنوع اللغوي الذي يضم المستوى الفصيح والعامي- بمصطلح الازدواجية اللغويّة وهذا ما لمسناه خلال إعدادنا لهذه الدراسة، إذ يوظفون مصطلح الازدواجية اللغوية "**le bilinguisme**" ويقصدون به الثنائية اللغويّة كما أن الدّكتور"**عبد الرحمان الحاج صالح**" اقترح أن يسمى ذلك التنوع اللغوي للغة الواحدة بمصطلح الثنائية اللغوية وهذا الأخير أخص من الازدواجية اللغوية وفي هذا المقام نتساءل، ما دلالة إذن هذا المصطلح الأخير؟.

ج. الازدواجية اللغوية - "le bilinguisme":

تعدّ الازدواجية اللغوية من بين الاهتمامات التي تُركز عليها اللسانيات الاجتماعيّة وتنتشر هذه الظاهرة اللغوية في المناطق التي تتعدد فيها اللغات رسميا على غرار كندا وقبرص وفنلندا وتشيكوسلوفاكيا، فدستور هذه البلدان يقرّ وينص رسميا بوجود لغتين بحقوق ومكانة متساوية في المؤسسات الرسمية والبرلمان والحكومة والإدارة والتعليم... وفي هذا السّياق ينبغي الإشارة إلى أن وجود لغتين رسميا في بلد ما لا يعني بالضّرورة إتقان جميع أفراد ذلك البلد للغتين معا، وعليه فالازدواجية اللّغوية لا تعني بالضّرورة أن الأفراد هم مزدوجي اللغة[27] وهذا ما أشار إليه "**جورج مونا – G.Mounin**" عند ضبطه لمصطلح الازدواجية اللغوية في معجم اللسانيات حيث ذكر بأنّ هذه الظّاهرة اللغوية مرتبطة بقدرة الفرد على إتقان لغتين وبنفس الأداء، وكذلك مرتبط بتعايش لغتين في مجتمع واحد شريطة أن تكون الأغلبية من النّاطقين مزدوجي اللغة[28].

وإشكاليات الازدواجية اللغوية هي أيضا من اهتمامات علم النّفس اللّغوي الذي يهدف إلى الكشف عن الآثار الناجمة عن الاحتكاكات اللغوية التي يتعرض لها النّاطقون للغة معينة أو عدة لغات وكذا أهم العوائق والعقبات التي تعترضهم خلال اكتسابهم للغات الأخرى بهدف الحفاظ على السلامة اللسانية للغة الأم هذا من جهة ومن جهة أخرى تعود الازدواجية اللغوية "**le bilinguisme**" إلى دراسات لسانية بحتة وتعد بالضّبط من اهتمامات اللسانيات البنيوية التي تركز في دراستها على اللسان(اللغة) وليس الكلام[29].

وكما ذكرنا سابقا فهناك التباس في ضبط مصطلح الازدواجية اللغوية فهناك عدد من الباحثين يطلق هذا المصطلح على الثّنائية اللغوية "فصحى- عامية"، لكن الازدواجيّة في دلالتها الحقيقية يُعنى بها وجود نظامين لغويين مختلفين كوجود الفرنسية والعربية في دول المغرب العربي، والانجليزية والعربية في

المشرق العربي والفرنسية والانجليزية و...في أمريكا الشمالية، أمّا الأوضاع اللغوية التي يوجد فيها تنوعين لغويين الأول فصيح والثاني عامي دارج فهذا يُطلق عليه مصطلح الثّنائية اللغوية.

وإذا كانت الازدواجية اللغوية تعني تواجد نظامين لغويين داخل المجتمع الواحد، فإنّ هناك بعض البلدان في العالم يوجد بها أكثر من نظامين لغويين نتيجة لاحتوائها لأعراق متعددة الأمر الذي ينجم عنه تواجد عدة لغات، فالعديد من الدّول وبعد حصولها على الاستقلال واجهتها مشكلة اختيار اللغة الرَّسمية للدّولة مثلما حدث في دول إفريقيا وآسيا وفي هذه الحالة هناك حلان لهذه الدّول فإمّا اختيار إحدى اللغات المحلية وجعلها لغة رسمية للدّولة مثلما فعلت ماليزيا حين اختارت المالاوية، والفيليبين حين اختارت الفلبينية... وهذا حلّ لغوي داخلي والحل الآخر هو حل لغوي خارجي حيث يتم اختيار لغة من خارج البلاد مثلما فعلت غانا وزامبيا وسيراليون حين اختارت كل منها اللغة الإنجليزية كلغة رسمية لها، كما نجد أن دولا أخرى اختارت حلا ثالثا لمعضلتها وهو الحل **المتعدد اللغات** "**multingual solution**" على غرار ما فعلته يوغسلافيا والهند[30].

كما يرى بعض الباحثين أنّ هذه الازدواجية اللغوية بنوعيها فردية كانت أو اجتماعية قد تُعيق الطّفل في مراحله الدِراسية الأولى على عكس مرحلة الجامعة التي يكون فيها التّفوق دراسيا لصاحب الازدواجية والتعدد اللغوي، وفي المقابل توصلت بعض الدّراسات إلى أن الازدواجية اللغوية تؤدي إلى محدودية المفردات والتراكيب مع تسجيل أخطاء نحوية وصرفية وتركيبية لدى الطّلاب وقد يؤدي ذلك إلى التّردد واللعثمة،... هذا وأثبتت الدّراسات الحديثة أنّ مزدوجي اللغة يتمتعون بإحساس لغويّ وأكثر قدرة على تعلّم لغات جديدة مقارنة مع أُحاديي اللغة، كما يتمتعون أيضا بالذكاء والمرونة الفكرية والتفكير الإبداعي والتسامح مع الأقليات[31] أمّا عن تأثير الازدواجية على تحصيل الطّلاب ولاسيما في المرحلة الجامعية فإذا كان التدريس باللغة الثانية وكان الطّالب يتقن فقط اللغة الأم فهذا حتما سيؤثر سلبا على تحصيله، أمّا إذا كان يتقنها فهذا يزيد من توسيع معارفه ومداركه العلمية والمعرفية، وهذه الظّاهرة الأخيرة موجودة بالجامعات العربيّة، ففي الجزائر مثلا صارت تُدرّس كل التخصصات العلمية باللغة الفرنسية وهناك العديد من الطّلبة من يصارعون لمواصلة دراستهم الجامعية بسبب ضعفهم في اللغة الثانية – الفرنسية– وهذا يؤثر على مستواهم العلمي ناهيكم عن قلة المراجع باللغة الأم التي قد يعتمد عليها الطالب لتوضيح واستيعاب ما لم يفهمهُ باللغة الثانية، وفي هذا المقام نتساءل: لماذا لا يتم تدريس العلوم بالجامعات العربية باللغة العربيّة؟ ولماذا لا تُفعّل التّرجمة لاستدراك هذا الخلل؟ وكيف لا يبتعد الطّالب العربي عن لغتّه الأم وهو لا يستعملها ويدرس بلغة أجنبية عنه وعنها؟.

كما يمكننا القول أنّ الازدواجية اللغوية داخل المجتمع الواحد قد تكون عواقبها وخيمة لاسيما على اكتساب واستعمال اللغة الأم، بالإضافة إلى النتائج الناجمة عن الاحتكاك بينهما والمزج بين مفردات وتراكيب النّظاميين الّغويين وهذا ما أدى إلى بروز ظاهرة لغوية أخرى تولدت من رحم الازدواجية اللغوية ألاّ وهي التّعاقب اللغويّ الذي اتجهت إليه الأبحاث والدّراسات الجديدة لاسيما بعد حدوث تمازج وتلاحق بين التّنوعات اللغوية لاسيما على المستوى المنطوق.

د. التّعاقب اللغوي – Le Code switcting:

إنّ هذه الظّاهرة اللغوية « تقوم على تجاوز مقاطع لغوية تنتمي إلى تنوع بعينه مع مقاطع تنتمي إلى تنوع لغويّ آخر أو عدة تنوعات لغوية أخرى»[32]، هذا ويعرّف " **التعاقب اللغوي– l'alternance Codique** "، بأنّه: « انتقال يحصل في نظاميين لغويين أو أكثر وذلك في شكل مقاطع من اللغة التي ينتقل منها مع مقاطع من اللغة الأخرى أو اللغات»[33].

وتنتشر هذه الظّاهرة اللغوية بصفة خاصة في المجتمعات التي تتسم بالتّعدد اللغويّ ولاسيما لدى الناطقين المزدوجي اللغة حيث يتم توظيف تنوعين لغويين أو أكثر، ففي التّعاقب اللّغوي تتعاقب مجموعة من الملفوظات تنتمي إلى اللغة"1" مع مجموعة من الملفوظات تنتمي إلى اللغة"2"، أي أنّه انتقال داخل الخطاب من لغة إلى أخرى أو بعبارة أخرى توظيف لغتين داخل سلسلة أو مجموعة من الملفوظات[34].

ومن خلال هذه التعاريف نصل إلى أنّ التّعاقب اللغوي عبارة عن ظاهرة لغوية تحدث لدى الأفراد المتعددي اللغات حيث ينتجون خطابات أثناء كلامهم تحوي مجموعة من الجمل بلغات مختلفة، أي أنّه داخل الخطاب الواحد يتم الانتقال من لغة إلى أخرى لإيصال فكرة أو مجموعة من الأفكار.

وأن أسباب إدراج أو توظيف هذه الظاهرة اللغوية في الخطاب فيردّها"**ج.قمبرس– J.Gemperz** "، إلى أن المتكلمّ يستعمل **الرّصيد اللّغوي"répertoire Verbal** " الذي يملكه قصد تحقيق تبليغ جيّد وبمردود عالٍ وهذا ما جعل هذا الأخير يعتبرها **إستراتيجية خطابية "Stratégie discursive"**، ومن جملة الوظائف التي يحققها التّعاقب اللغوي نذكر على سبيل المثال الوظائف التاليّة:[35]

1– الوظيفة الاستشهادية– Fonction de citation:

حيث يتم الانتقال من لغة إلى أخرى بهدف الاستشهاد بقول أو عبارة بلغة أخرى.

2– الوظيفة المجازية– Fonction métaphorique:

حيث يتم الانتقال من تنوع لغوي إلى آخر بغرض تحقيق أثر معين مثلما ورد في إحدى خطابات الرّئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**" عند اتخاذ قرار تأميم البترول حيث انتقل من الفصحى إلى العامية لإحداث هذا الأثر فقال: «... العرسُ عرسا وحنا نتفرجو من برا... ».

3– وظيفة تخصيص المرسل إليه "Spécification de distinataire ":

وفي هذه الحالة يتم التّنقل أو الانتقال من لغة لأخرى بسبب دخول أو ظهور مخاطب جديد لا يفهم لغة الخطاب الذي كان بين اثنين فيلجأ المتخاطبون إلى استعمال لغة تفهمها جميع الأطراف.

4– الوظيفة الميتالسانية fonction métalinguistique:

ينتقل المتكلم أحيانا من لغة لأخرى بغرض توضيح فكرة أو شرح عبارة أو كلمة لإزالة اللبس والغموض مثلما يلجأ أساتذة الجامعة إلى اللغة الفرنسية لتوضيح قضية أو شرح مصطلح في الاختصاص.

وصفوة القول وبعد الوقوف على هذه الظّواهر اللّغوية التي يمكن أن تظهر في أي مجتمع من المجتمعات نتيجة الاحتكاك أو التعدد اللّغوي أو التّنوع اللّهجي الذي تشهده اللغات الكبرى الفصيحة جدير

بالذّكر أيضا أنّ هذه الظواهر قد تنجم عنها ظواهر لغوية عديدة لا يتسع المقام لذكرها على غرار التّسامح اللّغوي، الصّراع اللغويّ، القمع اللغوي، الاقتراض اللغوي وغيرها، لكن على العموم فهذه الظّواهر التي استوقفتنا في دراستا هاته هي ناجمة عن الاستعمال اللغوي «استعمال الوضع الذي أشرنا إليه سابقا»، للغات الأم أو لغات المنشأ التي تضبطها مجموعة من القواعد والضّوابط، وعليه فعن طريق ذلك الاستعمال ونتيجة لتلك الظواهر اللغوية يتأثر المستوى الفصيح لأي لغة من اللغات لذلك سنقف في الجزء الثّاني من الدّراسة على تأثير هذه الظّواهر على اللغة العربية من خلال تشخيص واقع استعمال العربية في الجزائر عموما وبالجامعة خصوصا وذلك من خلال الوقوف على الخطاب التعليمي الجامعي الجزائري والعينة المختارة ستكون من كلية الحقوق بجامعة بجاية، لكن قبل أن نعرج إلى تحليل عناصر المدونة سنقف في العنصر الموالي على الواقع اللغوي في الجزائر بين التّعددية والثّنائية اللغوية.

خامسا: الوضع اللّغوي في الجزائر بين التعددية والثّنائية والازدواجية:

إنّ استقراء تاريخ الجزائر يوحي بأنّ الاستعمار الفرنسي وبعد خروجه من الجزائر ترك آثارا بليغة لاسيما على المستوى الثّقافيّ واللغويّ، حيث أنّ اللّغة الفرنسية لازالت تزاحم اللغة العربية في كل الميادين على غرار الإدارة والتّعليم والإعلام و...، ونتيجة لمساعي الاستعمار في تهميش اللغة العربية سيطرت الفرنسية– ولازالت إلى يومنا هذا– على ألسنة الجزائريين، فلا تسمع جزائري يتكلم دون أن يُقحم الفرنسية في خطابه أو كلامه، حيث بقي الجزائريون يستعملون اللغة الفرنسية بعد الاستقلال، وعلى أعقاب ذلك باتت التّعددية اللغوية واضحة المعالم في الجزائر وامتدت إلى مجال الكتابة والتأليف والإعلام المكتوب والمرئي والسينما والتعليم والإدارة...، وبقيت الفرنسية مستعملة في المجتمع الجزائري، بالرّغم من مجيء قانون التعريب ومساعي الدّولة الحثيثة لتعميم استعمال اللغة العربية في كل مؤسسات الدّولة الجزائرية.

والمطلّع على الخريطة اللغوية بالجزائر يجد إلى جانب اللغة الفرنسية – التي هي من آثار ومخلفات الاستعمار– اللغة العربية الفصحى التي بدأت تنتشر شيئا فشيئا بعد الاستقلال، بالإضافة إلى اللّهجات العامية والتنوعات اللسانية الجزائرية، ويمكننا حصر المجموعات اللغوية والتنوعات في الجزائر كمايلي:

«1– اللغات ذات الانتشار الواسع: العاميات أو الدّارجات العربية وهي متنوعة، ولكنها تتحكم إلى قواسم مشتركة.

2– اللغات المحلية: الأمازيغية بمختلف تأديتها ولهجاتها.

3– اللغات الكلاسيكية: العربية الفصيحة واللغة الفرنسية»[36]

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللغة الأمازيغية هي لغة وطنية رسميّة ثانية بعد اللغة العربية في الجزائر ابتداء من عام 2001 وهي اللغة الأم لسكان بني مازيغ لها نظامها الخاص بالكتابة المعروف بـ"**التيفيناغ**" كما أنها منتشرة بتنوعات وأداءات لسانية تتمايز وتباين **من** منطقة لأخرى، حيث تتواجد في منطقة القبائل"**القبائلية**" ومنطقة الأوراس "**الشّاوية**" ومنطقة بني ميزاب "**الميزابية**" بالإضافة إلى "**التوارقية**"

الموجودة لدى توارق الصحراء الجزائرية وبالضبط في الأقاصي الشّرقية وكذا "**الشّنوية**" و"**الشّلحية**" الموجودة بالمناطق السّاحلية.

وعليه يمكننا القول بأنّ المشهد اللغوي الجزائري يتضمن تعدادا لغويا بثلاث لغات« عربية فصحى- فرنسية- أمازيغية»، وإلى جانب هذه التّعددية نجد الثنائية اللغوية ممثلة بالثنائية "عربية فصحى وعربية عامية" وكذا الثنائية " أمازيغية فصحى – لهجات أمازيغية عامية".

والجدير بالذّكر أنّ الجزائر امتزج فيها العرب بالأمازيغ والأمازيغ بالعرب فتفاعلوا وتعايشوا وتجاوروا واندمجوا بالتّصاهر والتآخي فصارت اللغة الأمازيغية لغة وطنية إلى جانب اللغة العربية وسط تسامح لغوي يشهد له التاريخ، وجدير بالذّكر أيضا أنّ العربية العامية الجزائرية هي أنقى العاميات على الإطلاق لاسيما تلك المنتشرة في البوادي والأرياف الجزائرية بل حتى في أرقى المدن الجزائرية ثقافة وفنا وتاريخا على غرار مدينتي تلمسان وقسنطينة[37] وبقيت العامية الجزائرية صافية قريبة إلى الفصحى ولاسيما في الأرياف بسبب بقاء هذه الأخيرة بعيدة عن التّأثير الفرنكفوني واستطاعت أن تقف في وجه المستعمر وكانت قبل الاستقلال أصفى منها بعده بسبب هيمنة الفرنسية على عديد المجالات[38] لكن راهن العربية في الجزائر فصيحة كانت أو عامية ينذر بالخطر نتيجة لذلك الخلط والمزج الرهيب بين العربية الفصحى والفرنسية والعامية، وهذه القضية لن تحلّ إلاّ باتحاد عناصر الأمة حكومة وشعبا لتجاوز هذا الوضع الخطير الذي بات يهدِّد العربية في عقر دارها.

ولأن موضوعنا هذا يُسلط الضّوء على استعمال اللغة العربية في التّعليم الجامعي بين الرّاهن والمأمول، تجدر الإشارة إلى أن السّلطات الجزائرية قررت بعد الاستقلال رد الاعتبار للغة العربية الفصحى وتعميمها ونشرها في مختلف المجالات وفي طليعتها قطاع التعليم... ففي التّعليم الابتدائي مثلا وابتداء من 1976 تم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية لتدريس كل المواد واعتبار اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، كما تمّ تطبيق برنامج المدرسة الأساسية ودمج التّعليم الابتدائي بالمتوسط[39]. وفي قطاع التّعليم العالي فإنّ اللّغة العربية الفصحى لم تستعمل استعمالا واسعا مقارنة مع التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي لأن التعريب في التّعليم الجامعي صعب إذ يقتضي مجهودات كبيرة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حركة التعريب في هذه المرحلة التعليمية بالجزائر توقفت في أواخر الثّمانينات لكن بالرّغم من ذلك إلاّ أنّه تمّ تعريب بعض التّخصصات والفروع، ففي 1975 بدأ تدريس اللغة العربية كلغة في كل الشّعب المفرنسة، أمّا التّدريس التّام باللغة العربية كان في شعب الأدب والتاريخ والفلسفة وعلم التّربيّة، وكان التدريس جزئيا باللغة العربية في الحقوق والإعلام والجغرافيا وعلم الاجتماع وعلم النّفس، وكان التدريس أيضا مزدوج اللغة "شعبة معرّبة وشعبة مفرنسة"، في معهد العلوم الاقتصادية بقسنطينة، وكان التّدريس باللغة الفرنسية في الطّب والصّيدلة والعلوم السّياسية والاقتصاد ومدارس المهندسين...[40].

وعن مستويات اللغة العربيّة في الجزائر نجد الدّكتورة "**خولة طالب الإبراهيمي**" قد تطرقت إلى هذه القضية في مؤلفها "**les algeriens et leur(s) langue(s)** "، وقسّمت مستويات اللغة العربية إلى

خمسة وهي: 1- العربية الكلاسيكية، 2- العربية الحديثة، 3- العربية الشفهية المستعملة في أوساط المثقفين، 4- عربية المتمدرسين، 5- العربية العامية أو الدّارجة[41].

كما أن الوضع اللغوي القائم في بلدان العالم العربي- بما فيها الجزائر ينحو نحو تزايد استعمال العامية في فصول الدّراسة ومدرجات الجامعات وعبر وسائل الإعلام لدرجة أن العامية قد تسللت إلى كل مناحي الحياة، كما أن معرفة العربية الفصحى الرّاقية غير متيسرة لدى الكثير من العرب أو يصعب التحكم فيها وفي قواعدها لاسيما عند العامة بل أصبحت بذلك لغة النّخبة[42]، كما أنَّ استعمال اللغة العربية في المنطوق يختلف عنه في المكتوب، إذ يزيد ابتعاد المتكلمين عن العربية الفصحى كلّما نطقُوا، أي أن الجانب المنطوق يَظهر فيه الخروج عن قواعد الفصحى ويحدث فيه المزج بين العامية والفصحى واللغة الفرنسية، وهذا ما يزيد الوضع تعقيدا، فالجزائريون وخلال تخاطبهم اليوميّ وتعاملاتهم لا يستعملون المستوى الفصيح للغة العربيّة إلاّ نادرا وفي بعض الكلمات والجمل إذ صاروا يرون كل من يتحاور معهم بالمستوى الفصيح غير عادي حيث سيطر ذلك الهجين اللغوي بين العربية والعامية والفرنسية والأمازيغية بمختلف تنوعاتها على معجمهم اللغوي، وهذه الظّاهرة انتشرت بكثرة وتوسعت في الآونة الأخيرة في العصر الحديث، بل تسللت إلى طبقة المثقفين والباحثين والأساتذة والطّلبة ومختلف الفضاءات والمنابر الرسمية، فالمتنقل بين مدرجات الجامعات وساحاتها يتأكد من ذلك، وهناك من يعتقد أن هذه الظّاهرة منتشرة لدى طلبة وأساتذة التخصصات العلمية فقط فالأمر نفسه بين أوساط طلبة وأساتذة العلوم الإنسانية والكارثة العظمى هي عندما ينحرف طلبة وأساتذة معاهد اللغة العربية عن استعمال العربية الفصحى داخل الصّفوف والمدرجات وهذا ما أثبتته العديد من البحوث والدّراسات، والمدونات المسجلة خيرُ شاهد على ذلك.

وهناك اعتقاد سائد لدى العامة وهو أنّ مهمة توظيف واستعمال الفصحى في التحرير والتّعليم والتخاطب اليومي هي من مهام طلبة وأساتذة وباحثي اللغة العربية فحسب وهذا أمرٌ خاطئ، فاستعمال الفصحى والسّعي لترقيتها وتخليصها من الشوائب هي مهمة الجميع خاصة طبقة المثقفين والباحثين الذين يجدُر بهم التمسك بها وتطبيق قواعدها الصّحيحة كتابة ونطقا، إلى جانب هذا الاعتقاد هناك اعتقاد آخر يرى أصحابه بأنّ اللغة العربية ليست لغةً للعلوم وأنّ استعمالها لا يتماشى والبحث العلمي فيتجهون إلى استعمال الفرنسية أو أي لغة أجنبية أخرى غير مدركين أنّ العربية قادرة على احتضان كل علم وفي كل زمان ومكان، والتّاريخ قد أثبت ذلك، كما ينظرون إلى من يدرس أو يستعمل اللغة العربية نظرة ازدراء، ومن يستعمل اللغة الأجنبية – الفرنسية في الجزائر- نظرة تقدير ووقار.

وحتى نعطي نماذج صادقة عن الوضع اللّغوي في الجزائر عموما واستعمال اللغة العربية في التعليم الجامعي خصوصا سنقف بالوصف والتّحليل على عناصر المدونة التي قمنا بتسجيلها بكلية الحقوق بجامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية في الجزائر، وذلك لإعطاء صورة مقرّبة عن استعمال العربيّة في الخطاب الدّيداكتيكي الجامعي ولاسيما بين أوساط الأساتذة الذين يُفترض بهم الاستعمال الصّحيح والسليم للغة العربية وقواعدها خلال عملية التدريس والتواصل مع جمهور الطّلبة. حيث سنقوم في الجزء الثّاني

من هذه الدّراسة على تحليل المدونة تحليلا لسانيا اجتماعيا من حيث التداخل اللغوي والمزج والتعاقب اللغوي مع استخراج لبعض الأخطاء اللغوية التي احتوتها المدونة، لنصل في الأخير إلى بعض النتائج ونخلص من خلالها إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات في ختام هذه الدراسة.

- الجزء الثّاني : الدّراسة الميدانيّة-

1- وصف مدونة البحث.

قصد الكشف عن واقع استعمال اللغة العربية في التدريس بالجامعة الجزائرية وقع اختيارنا على كلية الحقوق بجامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، الكلية الوحيدة التي يُدرّس فيها الأساتذة التّخصص «**العلوم القانونية والإدارية**» باللغة العربية، إذ تُدّرس جميع التخصصات الأخرى بهذه الجامعة العلمية منها والإنسانية باللغة الفرنسية عدا معهد اللغة العربية الذي يفرض فيه التخصص توظيف اللغة العربية في التّدريس.

ولأن الوقت المخصص لإعداد هذه الدّراسة غير كاف، وقفنا فقط على خطاب الأستاذ دون الطّالب بحكم أن الأستاذ هو أكثر من يتدخل في الفعل التعليمي الجامعي ولاسيما في المحاضرات حيث لا نسجل أي تدخل من الطّلبة إلاّ في حالة الاستفسار أو طرح الأسئلة أو التعقيب...، والهدف من ذلك هو الكشف عن الظواهر السوسيولسانية التي أشرنا إليها في الجزء الأول من الدِّراسة من تعدد لغوي وتداخل بين اللغات واللهجات وكذا الكشف عن أهم الأخطاء اللغوية الشّائعة في الخطاب الدّيداكتيكي الجامعيّ، وذلك قصد تقديم صورة عامة عن راهن استعمال العربية في التدريس بالجامعة الجزائرية وجامعة بجاية كعينة أو كنموذج، لأن هذه الظواهر اللغوية هي منتشرة على مستوى جميع الأقسام والتخصصات وكذا جميع الجامعات الجزائرية، ولا تنحصر فقط لدى أساتذة وطلبة الحقوق والإعلام والتاريخ وعلوم التربية وعلم الاجتماع... بل انتشرت وتوسعت هذه الظّواهر السوسيولسانية حتى داخل معاهد اللغة العربية والتّرجمة، وهنا يكمن الخطر وهذا ما أثبته العديد من البحوث والدّراسات الميدانية.

ولأن المدونة كما ضبطها كل من " **R.Gallisson**" و "**D.Coste**" بأنها مجموعة متناهية من الملفوظات المعتبرة، وهي تعني انتقاء وثائق سواء أكانت شفوية مسجلة أو مكتوبة لغرض الدِّراسة مجتمعة لوصف وتفسير الظواهر اللغوية...[43]، قُمنا بتسجيل مجموعة من المحاضرات[44] التي ألقاها أساتذة قسم الحقوق على الطّلبة باستعمال مسجل صوتي، حيث كانت عينة الدّراسة عشوائية تضم مجموعة من الأساتذة، والتّسجيل كان في حصص المحاضرات فقط لأن خطاب الأستاذ في المحاضرات هو الغالب والمهيمن على الحصص عكس الأعمال الموجهة والحصص التّطبيقية التي يكون فيها عرض للبحوث من قبل الطّلبة ويكون الحوار والنّقاش سائدا بين جمهور الطّلبة وكذا بين الطّلبة والأستاذ، حيث تمّ تسجيل المدونة خلال نهاية السّنة الجامعية الفارطة 2010-2011 وبداية السّنة الجامعية الحالية 2011-2012، والتّسجيل مسّ مجموعة من المواد والمقاييس وهي:

1- مقياس القانون البحري، 2- مقياس الوظيفة العامة،

3- مقياس القانون الدّولي الخاص" قانون الجنسية "، 4- مقياس قانون الأسرة.

حيث قمنا بتسجيل محاضرة واحدة لكل مقياس من المقاييس السّالفة الذّكر بمعدل ساعة ونصف لكل محاضرة لتصل مدة التّسجيل إلى ست ساعات وتجدر الإشارة إلى أن عملية التسجيل هذه، وكذا تفريغ عناصر المدونة أي تحويل المدونة من شكلها المكتوب يتطلب جهدا كبيرا، كما أنّ هذا النّوع من الدّراسات يَجدُر القيام به من قبل طاقم كبير، إذ تسند لكل واحد من عناصر فريق البحث مهمة معينة وجانب معين للدّراسة إذ يصعب على باحث واحد القيام بهذا العمل لاسيما فيما يتعلق الأمر بجمع عناصر المدونة وتفريغها.

2- لماذا المنطوق وليس المكتوب؟:

إنّ دراستنا هذه تستهدف الجانب الاستعمالي الفعلي للغة لذلك سلّطنا الضّوء في عمليّة التحليل على الجانب المنطوق وليس المكتوب، إذ تمّ تسجيل الخطاب الشّفهي بالدّرجة الأولى لأن الكلام هو أساس الخطاب، إذ أن هذه المدونة التي تقوم عليها الدّراسة هي عبارة عن تسجيلات لخطابات شفهية محضة لأساتذة جامعيين خلال محاضراتهم لأنّه هناك اختلاف واضح في استعمال اللغة بين الخطاب الشّفهي والمكتوب، فالخطاب المكتوب يتقيد فيه الأستاذ أو الطالب بضوابط وقواعد اللغة عكس الشفهي الذي يجد فيه المتكلمّ حرية تامة في إيصال رسالته فيتحدث تارة بالفصحى وأخرى باللغة الأجنبية وأحيانا يجمع بين الفصحى والعامية... فمن هذا المنطلق سلطنا الضّوء على الخطاب الشّفهي الذي تظهر فيه أكثر الظّواهر اللغوية التي نحن بصدد دراستها من تداخل وتمازج وتعاقب...، فالخطاب المكتوب يكاد يخلو من هذه الظّواهر ماعدا خلال الإشارة إلى بعض المصطلحات باللغة الأجنبية يلجأ الأستاذ وينتقل إلى اللغة الثّانية، أمّا قضية الثّنائية اللغوية "فصحى- عامية" فلا نجدها في الخطاب التعليمي الجامعي المكتوب، لاسيما وأنّ الخطاب المكتوب يخضع لقوانين تضبطه وقواعد تحكُمه، كما أن الأستاذ وهو يكتب محاضرته ليوجهها إلى طلبته بعد انتهاء المحاضرة يحاول قدر المستطاع أن يخضعها للقراءة الثانية والتصحيح والتّنقيح قصد تسليمها لجمهور الطّلبة سليمة المعارف والحقائق العلميّة من جهة وسليمة لغويا ونحويا وتركيبيا من جهة ثانية.

كما أنّ الأستاذ وهو يُلقي محاضرته يلجأ إلى العامية أو اللغة الأجنبية قصد إيصال فكرة ما أو تبسيطها للطّلبة عكس الخطاب المكتوب الذي يوجه فيه أفكارا مدّونة بالفصحى وموجهة إلى جمهور صامت وفي هذه الحالة الأستاذ غير مطالب بتدوين ذلك الشرح الذي يعقُب كل فكرة، بالإضافة إلى أن الأخطاء اللّغوية تظهر بوضوح وجليا في الخطاب الشّفهي عكس الخطاب المكتوب لاسيما عندما يتعلق بأواخر الكلم وضبط الحركات الإعرابية.

ومن الأسباب التي دفعتنا أيضا إلى الوقوف على الخطاب الشّفهي وليس المكتوب، هو أنّ الخطاب المنطوق يضم بدوره نوعين من الخطاب الأوّل معرفي والثّاني تواصلي عكس الخطاب المكتوب الذي يضم النّوع الأوّل فقط، ففي الخطاب الشّفهي نجد الخطاب المعرفي الذي يتميز بطابع علمي تعليمي

بحث وهو الخطاب المهيمن على الدّرس الجامعي، بالإضافة إلى الخطاب التّواصلي وهذا الأخير يفتح باب التّواصل بين أقطاب العملية التعليمية التّعلمية "طالب– أستاذ"، وهذا النّوع من الخطابات تشكله ملفوظات ذات طابع ترفيهي كالنّكت أو التعرض إلى بعض القضايا والحوادث التي تتعلق بالأستاذ، حيث يلجأ الأستاذ إلى الخطاب التّواصلي ليِنّوع في استعمال ملفوظاته بين العلمية الصّرفة والعادية قصد السّير الناجح للمحاضرة من جهة وإبعاد الملل عن المتلقي من جهة ثانية[45].

وفيما يلي سنرصُد بالشّرح والتّعليق والتّحليل الظّواهر اللغوية التي تمّ استخراجها من المدونة التي قمنا بتسجيلها كتكملة لمتطلبات هذه الدّراسة.

3- التّحليل اللِّساني الاجتماعي للمدونة:

أ- التّحليل اللسّاني من حيث التّعاقب الغوي:

بما أنّ الوضع اللغوي في الجزائر يتميّز بالتّعدد اللغوي إذ تظهر فيه إلى جانب اللغة العربية كل من اللغة الفرنسيّة واللغة الأمازيغية وهذا ما يظهر جلياً في مدونة البحث إذ نجد الأستاذ يوظف تارة العربية الفصحى ثم يلجأ إلى الفرنسية بغرض إيصال الفكرة وفي أحيان قليلة ينتقل من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية وهذا هو التّعاقب اللغويّ ومن أمثلة ذلك الانتقال نذكر:

1- الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية:

من خلال تحليلنا لعناصر المدونة سجلنا نماذج كثيرة من هذا الانتقال وفيما يلي نورد بعضها:

- ففي مقياس " القانون الدّولي الخاص" " قانون الجنسية" ورد على لسان الأستاذ قوله:

/... آخر محور هو المنازعات الجنسية Contentieux... /

وفي هذا المقام انتقل الأستاذ من اللغة العربية إلى الفرنسية حيث ترجم مصطلح المنازعات الجنسية كتوكيد لفظي ولكن بالفرنسية، وفي مقام آخر وفي نفس المقياس ورد:

/... تزوجت بأجنبي وعندهما **Cinq ans** من تاريخ الزّواج.../

عربية فرنسية عربية

وفي مقام آخر وفي مقياس "الوظيفة العامة" ورد في المدونة:

/... ربما إذا كان **électricien** إلى غير ذلك.../

/... هذه الأمور خاصة بـ **l'électricien** .../

ففي المثالين الأخيرين جاء الانتقال من العربية إلى الفرنسية ثم إلى العربية في المثال الأول ومن العربية إلى الفرنسية في المثال الثاني، حيث وردت كلمة "**électricien** " والتي تعني بالعربية " كهربائي"، في سياقات مختلفة، ففي السِّياق الأوّل وردت اسما للنّاسخ "كان" والثّاني اسما مجرورا بحرف الجر، وفي مثال آخر وفي قانون الجنسية والتجنس نسجل تعاقبا لغويا انتقل فيه الأستاذ من العربية إلى الفرنسية ثم إلى العربية وفي الانتقال الثاني ترجم المصطلح من الفرنسية إلى العربية كتوكيد لفظي فقط:

/... اكتساب الجنسية ... فإنها تُكتسب **par jugement بحكم قضائي** .../

وفي مثال آخر أيضا نجد الأستاذ ينتقل من لغة إلى أخرى بغرض التوكيد لكن بمصطلح أجنبي يرادف المصطلح العربي مثل :

/ في هذه الحالة للإدارة "سلطة تقديرية un pouvoir discrétionnaire " إما أن تقبل وإما أن ترفض./

بالإضافة إلى هذه الأمثلة سجلنا خلال دراستنا لعناصر المدونة انتقال الأساتذة طيلة الحصة من العربية إلى الفرنسية إذ يتم توظيف الفرنسية حتى في أبسط مستويات التّعبير كتوظيف الأستاذ لكلمات فرنسية مثل :«Non، Oui، Ok، svp، exactement، Bien sur، Normalement، avant، après، Mais، Donc، Voila...»، حيث وردت هذه الكلمات في أكثر من سياق وفي العديد من الجمل والعبارات خلال شرح الأستاذ لعناصر المحاضرة، وهذا دليل على أن الجزائري لا يستطيع الاستغناء عن المفردات الفرنسية فهي واردة لا محالة في معجمه اللّغوي سواء في المواقف الرّسمية أو العادية، داخل مدرجات الجامعة أو خارجها، إذ يقوم طاقم الأساتذة بالاستنجاد بهذه الكلمات لكونها سهلة وتوظف بكثرة في أحاديثهم اليومية، ونظرا لاستعمالها المكثف خارج إطار العمل، كما نجد جمهور الأساتذة يوظفونها باستمرار وبكل عفوية، وإلى جانب الكلمات السّالفة الذّكر، وبالرّغم من أنّ اللغة العربية هي اللغة المستعملة وبصفة رسمية بمعهد العلوم القانونية والإدارية بالجامعة إلاّ أن كل من جمهور الأساتذة والطّلبة يطلقون أو يستعملون اللغة الفرنسية عند الإشارة إلى التخصص أو إلى أسماء المقاييس والوحدات المدروسة، فإذا سُئِل طالب عن التخصص الذي يدرسه يُجيبُك ب"**droits**" أي"**حقوق**" والأمر ذاته بالنّسبة للأساتذة، كذلك ينطبق الأمر على المقاييس فالأستاذ يقول: «أدّرس "**le Code pénal**" أو"**Terminologie**" أو"**le Code civil**"...» ودون استعمال الأسماء باللفظ العربي.

وفي هذا الصّدد يمكننا أن نتساءل: لماذا يلجأ الأستاذ إلى توظيف واستعمال اللغة الفرنسية خلال عرضه للمعارف والمحاضرات بالرّغم من أنّه تلقى تعليمه منذ المراحل الابتدائية الأولى باللغة العربيّة، والأمر ذاته بالنسبة لجمهور الطلبة، فهو ليس مضطرا إلى الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية مادامت الرّسالة واضحة والجمهور يُفترض إتقانه للعربية التي درس بها لأزيد من عقد من الزمن، والأمر الملاحظ عند تحليلنا لعناصر المدونة هو أنّ الأستاذ يلجأ إلى اللغة الفرنسيّة عندما لا يجد المصطلح الذي يريد إيصاله باللغة العربيّة، وهذا ما يثبت فقر رصيده باللغة العربيّة، كما أن الأستاذ ليس مجبرا على ترجمة بعض المصطلحات القانونيّة التي ربّما يحتاجها الطّالب في ميدان العمل فيما بعد، لأنّه هناك مقياس يدرسه الطّالب خلال فترة تكوينه، وهو مقياس "**المصطلحات – terminologie**"، يتعرّف من خلاله عمّا يقابل كل المصطلحات القانونية باللغة الأجنبيّة، جدير بالذّكر أيضا أنّ النّصوص القانونية والمراسيم والمواثيق الخاصة بالدّولة الجزائريّة مكتوبة باللغة العربية، كذلك بالنسبة للمراسلات الرّسمية والقضاء ومختلف أجهزة الدّولة ومؤسساتها، فالأستاذ أو الطّالب غير مضطرين للدّراسة أو استعمال اللغة الفرنسية في تواصلهم أو معاملاتهم، إذ أنّ تلك العدوى في التّراوح أو الانتقال بين العربية والفرنسية تنتشر بين أوساط الطّلبة حتى بعد تخرجهم إذ نجد الكثير من المحامين داخل المحاكم وخلال دفاعهم عن المتهمين يوظفون اللغة الفرنسيّة واللهجات العامية.

2- **الانتقال من اللغة العربية إلى الأمازيغية[46]:**

من خلال تحليلنا للمدونة سجلنا إلى جانب انتقال الأساتذة المحاضرين من اللغة العربية إلى اللغة الفرنسية انتقالهم من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها، وذلك لتحقيق مجموعة من الأغراض إذ يحدث هذا التعاقب اللغوي إمّا للشرح والتحليل والتوضيح وإما لغياب المصطلح المراد توظيفه أو لتكرار مصطلح ولكن بلغة أخرى بهدف إيصال معناه للطّلبة... ومن أمثلة هذا النّوع من التعاقب الذي انتقل فيه الأستاذ من اللغة العربية إلى اللهجة القبائلية نذكر الأمثلة التّالية:

/الإجراءات المدية موجودة في الجزائر **(أَذْمِنْ)** قسنطينة **(نِغْ)**..../

ففي هذا المثال انتقل الأستاذ من العربية إلى الأمازيغية حيث وظف كلمة **(أَذْمِنْ)** بمعنى "**يأخذون**"، وكلمة **(نِغْ)** بمعنى "**أو**" للتخيير وفي مثال آخر نجد قول الأستاذ:

/... هناك اتفاق على **(أمْكَانْ)** التسليم لتلك السلع.../

وهنا وردت كلمة "**أمكان**" باللهجة القبائلية للمنطقة وهي قريبة للكلمة العربية " **مكان**"

وفي مقام آخر حدث تعاقب مماثل كقول أحد الأساتذة : /... إذا فُصِلَ في **(وِينَا)** .../

حيث تم الانتقال في هذه الجملة من العربية إلى الأمازيغية إذ تمّ توظيف كلمة **(وِينَا)** وهي اسم إشارة بمعنى "**هذا**"، وعن أسباب انتقال الأساتذة في هذه الجامعة من اللغة العربية إلى الأمازيغية "اللهجة القبائلية" كونهم ينحدرون من مناطق يتكلمّ أصحابها اللغة الأمازيغية بمختلف لهجاتها وأداءاتها اللسانية والأمر ذاته بالنّسبة لجمهور الطّلبة، فقصد ضمان تواصل ناجح ووصول المعارف والأفكار بطريقة ناجحة يلجأ الأستاذ إلى الانتقال من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية ولاسيما اللهجة القبائلية المنتشرة في منطقة بجاية، وإلى جانب الأمثلة السّالفة الذّكر نجد الأساتذة يوظفون العديد من الكلمات باللغة الأمازيغية أو اللهجة القبائلية داخل الخطابات وهي كلمات وليست جمل أو عبارات مستقلة بذاتها لكن أدت وظيفتها داخل السّياق، ومن بين هذه الكلمات التي يوظفها الأساتذة نذكر:" **illane**" بمعنى "**يوجد**"، " **Dhwayi** بمعنى **هذا**"، "**lh** بمعنى **نعم**"، "**nigh** بمعنى **أو**"، "**Wina** بمعنى **ذلك**"،" **issmis** بمعنى **كيف يُسمى**"،" **Khati** بمعنى **لا أو خطأ**"،" **iwachou** بمعنى **لماذا**"، "**ثورا** بمعنى **الآن**"، " **amikh** بمعنى **ماذا**".. حيث ترد هذه الكلمات ضمن سياق الكلام وتُردّد بكثرة في الخطاب التّعليمي للأساتذة بهدف الرّبط بين الأفكار أو الشّرح أو التعقيب...، أو بغرض التّوكيد أو لأن جمهور الأساتذة والطّلبة تعوّد على توظيف هذه الكلمات خلال خطابهم اليومي.

ويتضح من خلال الأمثلة السّالفة الذّكر أن تلك الكلمات والجمل الواردة بغير العربية(أي الفرنسية أو اللهجة القبائلية) في أغلب الأحيان لا يمكن حذفها من الخطاب، لأنّ حذفها يؤدي إلى تفكيك عناصره، أمّا تلك الكلمات أو العبارات التي وردت كتوكيد أو ترجمة لما قبلها من الكلمات فيمكننا حذفها من الخطاب دون أي تأثير في المعنى العام للخطاب التّعليمي أو تركيبه.

ب- التّحليل اللساني من حيث التّداخل والمزج اللّغوي:

وفيما يلي سنعرض بعد النّماذج والأمثلة الواردة في مدونة البحث والتي حدث فيها تداخلا ومزجا لغويا في خطابات الأساتذة بين اللغات العربية والفرنسية والأمازيغية من جهة وبين العربية الفصحى والعامية من جهة ثانية .

أولاً: المزج بين العربية الفصحى والعربية العامية:

ولقد ورد هذا المزج بنسبة كبيرة مقارنة مع الأنواع الأخرى من التداخلات ومن أمثلة ذلك:

/... يعني **باش مانتحايلش** على القانون..../

ع فصحى **عامية** ع فصحى

وتقدير الكلام بالعربية الفصحى " **يعني حتى لا نتحايل على القانون**"، فنهاك تغيرات حدثت للفعل تحايل باللهجة العامية إذ نجد:

- **ما** ← تدل على النفي بمعنى "لا".
- **نِتْحَايِلْ** ← والأصل بالفصحى " نَتَحَايَلُ" ← تغيّرت حركة نون المضارعة إلى السكون وحركة الياء من الفتحة إلى الكسرة.
- **ما + ش** ← هي علامة النّفي بالعامية تشبه **[ne – pas]** بالفرنسية.

وفي موضع آخر وفي محاضرة " القانون البحري" ورد في المدونة:

/... بشهادة الشّطب **معناتـــــها** شطب السّفينة من السّجل.../

ع فصحى **عامية** ع فصحى

وتقدير الكلام بالعربية الفصحى:

/«... بشهادة الشّطب معناه شطب السّفينة من السّجل.../

فكلمة " **معناتها**" باللهجة العامية الجزائرية يقابلها كلمة " **معناه**" ونلاحظ في هذه الحالة أنّ الكلمة بالعامية قريبة إلى العربية الفصحى، كما سجلنا في مقاطع أخرى من المدونة بعض الكلمات بالعامية الجزائرية هي نفس الكلمات بالفصحى مع تغيُّر في الحركات فقط مثل:

/**عَنْدْنَا مُشْكِلْ**../،/مازال **عَنْدِي**../، /...إذن لا يوجد **مُشْكُلْ هْنَا** على مستوى البنات في الميراث.../

إذ نلاحظ على مستوى الكلمات التي تحتها سطر أنّها كلمات عربية فصيحة لكن حركاتها غير مضبوطة بطريقة صحيحة، وهذه الظاهرة موجودة في العديد من الكلمات الواردة في اللهجة العامية الجزائرية، وفي مقام آخر وفي مقياس " قانون الأسرة " سجلنا نماذج أخرى عن التّداخل بين العربية الفصحى والعامية مثل:

/... لاحظوا دائما القاعدة رقم 01 تختلف **ماشي كيفْ كيفْ**./

عربية فصحى **عربية عامية**

وتقدير الكلام بالفصحى: /... **لاحظوا دائما القاعدة رقم 02 تختلف ليس نفس الشّيء**.../

وفي مقام آخر من المدونة:

/... قاسم مشترك أكبر هذا **واشْ تْقُولْ** القاعدة../

وتقدير الكلام بالعربية الفصحى :« ... **قاسم مشترك أكبر هذا ما تقوله القاعدة..**/

وإلى جانب ظاهرة المزج اللغوي بين العربية الفصحى والعربية العامية، سجلنا ظاهرة أخرى وهي قضية تسكين الحروف الأولى من الكلمات وكذا الأخيرة في اللهجة العامية الجزائرية، حيث وردت هذه الظّاهرة في العديد من المواضع في المدونة ومن أمثلة ذلك:« **نْحَاوِلْ – نْشَرْحُوا – هْنا – نْطَبَقْ – فْهَمْتُوا – كْتَابْ...**»، وهي إمّا كلمات فصيحة بحركات متغيّرة أو قريبة من الفصحى، وكلها مبدوءة بساكن عكس اللغة العربية الفصحى التي لا نستطيع فيها أن نبدأ بساكن.

وللإشارة فإن الأساتذة وهم يلقون محاضراتهم يلجأون إلى توظيف كلمات عامية كثيرة تعوّدوا على توظيفها في أحاديثهم العامية وهي عبارة عن أفعال أو روابط منطقية أو ظروف ... حسب مقتضيات الخطاب ومن أمثلتها نذكر: " **كاينْ** بمعنى يوجد – **أمبعد** بمعنى بعد ذلك – **بصَحْ** بمعنى لكن– **شْحالْ** بمعنى كم – **وعلاشْ** بمعنى لماذا – **زعما** بمعنى نفترض – **ماعليشْ** بمعنى لابأس أو لا حرج في ذلك – **واشْنو** بمعنى ماذا – **معناتو** بمعنى معناه – **يتسما** بمعنى يُسمى وتُستعمل بمعنى يعني ..." والقائمة طويلة هي كلمات قد توظف وحدها وخارج السياق أو داخل سياق بالعربية الفصحى وهي داخله بالعامية وفي أغلبها كلمات متداولة بكثرة في العامية الجزائرية.

ثانيا: المزج بين العربية الفصحى والعامية والفرنسية:

ورد هذا النّوع من المزج في مواضع عديدة من المدونة ومن أمثلته:

/..أنت تتماثل مع نفسك photocopie نفس القيمة نفس الشّيء، أي كل إنسان photocopie **نتاعو**../

عربية فصحى فرنسية عربية فصحى ع عامية

وفي هذا المثال حدث تداخل بين ثلاث مستويات لغوية والكلمات الواردة بالفرنسية والعامية معناها بالعربية الفصحى كما يلي:

- **photocopie** ← نسخة طبق الأصل
- **نْتاعو** ← مِلْكُهُ أو مِلْكًا له

وفي موضع آخر ورد: /... طلب تجنس ابنه القاصر، **Non** قلنا في السابق، ولا **c'est juste** التخلي **هْنَا** لكن على المشرع أن يطبق المادة 25.../

وفي هذا المثال ورد تراوح وتمازج وتداخل بين العربية الفصحى والعربية العامية واللغة الفرنسية، ونلمس من خلال هذا المثال الأخير أنّ هذا النّوع من التّداخل الذي تتمازج فيه الفصحى مع عاميتها وكذا الفرنسية، يؤثر سلبا على دلالة النّص أو الخطاب إذ يخلق انقطاعا واضحا بين عناصر الكلام مبنى ومعنى.

وفي موضع آخر من المدونة سجلنا جملا قليلة وظف فيها الأستاذ مزجا وتداخلا لغويا بين العربية الفصحى والعامية والفرنسية واللهجة القبائلية وكمثال عل ذلك نذكر:

/... إذا كان الإفلاس **عندو** حالتين بالتدليس **نـــغ** بالتقصير **ca veut dire كاين** حالة.../

وفي هذه الجملة نجد مزجا لغويا بين كل اللغات واللهجات الموجودة في المنطقة ويمكننا ترجمتها إلى العربية كالتالي: /... إذا كان الإفلاس **له** حالتان بالتدليس **أو** بالتقصير **فهذا يعني** أنه **توجد** حالة.../

والجدير بالذّكر في هذا المقام أنّ ظاهرة التّداخل اللغوي بين اللغة العربية الفصحى والعامية واللغة الفرنسية واللغة الأمازيغية " **اللهجة القبائلية في منطقة بجاية**" في المجتمع الجزائري، أفرزت لغة جديدة لا يمكن تصنيفها لا في خانة العربية الفصحى ولا في خانة الفرنسية ولا في خانة الأمازيغية ومن أمثلة هذه الكلمات نذكر:

- **ndemander** ← بمعنى نطلب.

- وهذا الفعل بالفرنسية يشمل ←(**ن**+ **demander**)، وهذه النّون تعود على جماعة المتكلمين "نحن"، ومع نفس الفعل لكن يُسند إلى ضمير الغائب "**هو**" فيصير الفعل والفاعل في لفظة واحدة على الشكل:

- **Edemande**r ← **ايدوموندي** ← بمعنى يطلب (هو).

وهذه الظّاهرة قد تكرّر مع كل الأفعال بالفرنسيّة، حيث تتداخل الضّمائر مع الأفعال لتصنع كلمة نصفها عربي والآخر فرنسي، لكنها تُنطق وكأنها كلمات فرنسية، وهذا النّوع من الكلمات صار متداولا بكثرة في العامية الجزائرية فبعد أن كانت هذه الأخيرة صافية قريبة إلى الفصحى صارت تحمل هجينا لغويا ليس بعربي وليس بأجنبي، وقد سجلنا هذا النّوع من المزج والتّداخل في مدونة الدّراسة في العديد من المواضع ومن بين الكلمات نذكر:« **éformater le micro** - **Yereparer** – **تريسيتي**- **Yepreparer** ...»

وهذه الكلمات التي تمّ المزج فيها بين العربية والفرنسية وصارت كلمات جديدة مستقلة بذاتها يمكننا تحليلها كالآتي:

- **تريسيتي** ← Électricitie

- **Yéréparer** ← il réparait ..

- **éformater** le micro ← il formatait le micro

لأن "**é**" أو "**yé**" تعود على ضمير الغائب "**هو**".

وهذه الظّاهرة اللغوية التي صارت طاغية على معجم الجزائريين اللغوي ولاسيما جمهور الأساتذة والطّلبة، لم تمسّ العربية العامية فحسب بل حتى الأمازيغية، إذ صارت هناك كلمات يُمزج فيها بين الأمازيغية والفرنسية، إذ صار تأثير اللغة الأجنبية (الفرنسية) ظاهر في عامية الجزائريين العربية منها والأمازيغية، وهذا يشكل خطرا على العربية الفصحى وكذا الأمازيغية، ويزيد من ابتعاد العامية عن الفصحى بسبب تلك الكلمات الغريبة التي نصفها أجنبي والآخر عربي.

وفي ختام هذا العنصر تجدر الإشارة إلى أن المزج والتّداخل اللغوي ومن خلال ما تحتويه المدونة كان في أغلبه مزج بين العربية الفصحى والعامية، حيث كانت الثنائية اللغوية واضحة في الخطاب الديداكتيكي الجامعي، إذ تتغير حركات الكلمات الفصيحة أو يحدث تغيرٌ صوتي أو صرفي عند إدخالها في نظام العامية قصد التّوافق مع الخطاب، وفيما يتعلق بالمزج بين الأمازيغية والفرنسية أو العربية

والفرنسية فكان قليل الاستعمال، ومرّد هذا التداخل في الخطاب التعليمي الجامعي خصوصا والمجتمع الجزائري عموما هو تلك التعددية اللغوية والثقافية التي تعرفها الجزائر منذ زمن بعيد بالإضافة إلى ذلك الاحتكاك مع الحضارات والثقافات أخرى والذي أفرز هذه الظواهر اللغوية وزاد من انتشارها وتوسّعها.

ج- التحليل اللساني من حيث الأخطاء اللغوية:

سنقف في هذا العنصر على الأخطاء اللغوية التي وقع فيها أساتذة كلية الحقوق بجامعة بجاية، خلال إلقائهم للمحاضرات على الطلبة، حيث قمنا باستخراج هذه الأخطاء وتصنيفها وتفسيرها وتصويبها في الأخير وذلك إدراكاً منا بأهمية تدارك هذه الأخطاء التي تنجم عن انحرافات في استعمال اللغة العربية في التدريس والخروج عن ضوابط الوضع وأحكامه.

والخطأ يعني الخروج عن قواعد الوضع اللغوي الصحيح والسليم ومخالفته نتيجة لعدم الإلمام بقواعد اللغة، أو صعوبة الارتجال بها أو التواصل لفترة زمنية طويلة، وعن أنواع الأخطاء اللغوية التي سجلناها في خطابات المدونة يمكننا تصنيفها إلى:

- **أخطاء نحوية.**
- **أخطاء تعبيرية.**
- **أخطاء تتعلق بتسكين أواخر الكلم.**
- **أخطاء تتعلق بالوقف والانقطاع عن الكلام .**
- **أخطاء تتعلق بالنطق وضبط حركات الحروف.**

وتجدر الإشارة قبل عرض بعض النماذج عن الأخطاء، أن هذه الأخطاء اللغوية المسجلة في المدونة هي أخطاء تتعلق بالمنطوق دون المكتوب كما أسلفنا في محطات سابقة من الدراسة، كما أن الأخطاء النحوية أخذت حصة الأسد مقارنة بباقي الأخطاء اللغوية الأخرى نتيجة لجهل الأساتذة بقواعد النحو العربي التي تضبط اللغة العربية من جهة وصعوبة استعمال العربية الفصحى في التدريس وإلقاء المحاضرات، وفيما يلي سنقف على ضبط بعض هذه الأخطاء وفحصها فتعليلها ثم تصويبها في الأخير.

1-الأخطاء النحوية :

الخطأ	تصويبه	التّعليل
الاستعانة بالخبراء و**الأخصائيون**	الاستعانة بالخبراء و**الأخصائيين**	**الأخصائيين:** اسم معطوف مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، ولأنّه اسم معطوف على اسم مجرور فهو مجرور مثله.
يستطيع **الدّائنين**	يستطيع **الدّائنون**	**الدّائنون:** فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.
في الأصل أنَّ **أموالُ** المدين	في الأصل أنَّ **أموالَ** المدين	**أموالَ:** اسم أنّ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.
أصبح جيم ودال **ضامنان**...	أصبح جيم ودال **ضامنين**	**ضامنين:** خبر أصبح منصوب بالياء لأنه مثنى.
كما قُلنا أنّ **القتلُ**...	كما قُلنا أنّ **القتلَ**	**القتلَ:** اسم أن منصوب وعلامة نصبه بالفتحة الظاهرة على آخره.
...يتمثلون في المدين **نفسُه**....	...يتمثلون في المدين **نفسِه**....	**نفسِه:** مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.
... فيما لا يتم **الطّلبَ** فيه ...	... فيما لا يتم **الطّلبُ** فيه ...	**الطلبُ:** فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظاهرة على آخره.
يفترض أن الفتاة الجزائرية لا تتزوج إلا مع مسلم **وفق** أحكام الشريعة الإسلامية	يفترض أن الفتاة الجزائرية لا تتزوج إلا مع مسلم **وفقًا** لأحكام الشريعة الإسلامية	**التّنوين:** وفق ← وفقًا لـ...

وبعد عرضنا لهذه النماذج من الأخطاء النحوية التي وقع فيها أساتذة العينة، يمكننا ردّها في أغلبها إلى صعوبة استعمال اللغة العربية في شقها الشفهي، وهذا نظرا لما تتطلبه مواقف الارتجال في الخطاب من إتقان عال للغة من جهة وتطبيق الحركات الإعرابية بطريقة صحيحة وفق ما تقتضيه مواقع الكلمات داخل السّياق من جهة ثانية، كما يمكن ردّ بعض الأخطاء السّالفة الذكر إلى عدم معرفة الأساتذة بقواعد اللغة العربية الأمر الذي ينجم عنه عدم ضبط أواخر الكلم بالحركات الإعرابية المناسبة.

2- **أخطاء تعبيرية:**

وإلى جانب الأخطاء النّحوية التي سجلناها في مدونة أساتذة الكلية هناك أخطاء تعبيرية، تتعلق بعدم ترتيب عناصر الجملة ترتيبا صحيحا أو عدم توظيف الكلمة المناسبة في مكانها المناسب أو توظيف كلمات تقترب إلى الكلمات الصّحيحة والسّليمة تعبيريا ومن أمثلة الأخطاء التعبيرية نذكر:

الخطأ	**الصّواب**
- بيع السّفينة إلى الخارج ما هو إلاّ وسيلة من وسائل **فقد** السّفينة للجنسية.	- بيع السّفينة إلى الخارج ما هو إلاّ وسيلة من وسائل **فقدان** السّفينة للجنسية.
- شركة التّأمين قبلت تغطية الخطر.	- قبلت شركة التّأمين تغطية الخطر" - " لأن الفاعل لا يتقدم عن فعله ".
- أن يكون العقد يزال قائمًا.	- أن يكون العقد ساري المفعول.

وهذا النّوع من الأخطاء لم يرد بكثرة مقارنة مع الأخطاء النّحوية.

3- **أخطاء تتعلق بتسكين أواخر الكلم:**

إنّ ظاهرة تسكين أواخر الكلمات هي ظاهرة موجودة منذ زمن بعيد فقواعد العربية تجيز الوقوف على ساكن، كما نسجل أيضا غياب حركات الإعراب في بعض الكلمات في القراءات القرآنية والأمر ذاته حدث في مواضع كثيرة من الشعر العربيّ للضرورة الشعرية وموسيقى الشعر، لكن الشّيء الملاحظ بعد تحليلنا لعناصر مدونة البحث أن الأساتذة قد بالغوا كثيرا في تسكين أواخر الكلم، إذ سجلنا تسكينهم لكل الكلمات داخل الجملة الواحدة سواء وقعت الكلمة في بداية الكلام أو وسطه أو آخره، وقد تكررت هذه الظاهرة كثيرا في المدونة ومن أمثلة ذلك نذكر:

- **/... الإفلاسْ بالتّقصيرْ أوِ بالتّدليسْ.../**
- **/...إبطالْ الصّلحْ لا يكونْ إلا في حالةْ الغشْ.../**
- **/...ابتداءً منْ تاريخْ صدورْ حكمْ التّأجيلْ.../**
- **/... والدّائنونْ في هذه العريضة بإعلانْ إفلاسْ المدينْ المتوقفْ عنْ الدّفعْ.../**

وكما هو ملاحظ في هذه الأمثلة أنّه أحيانا وردت جميع الكلمات داخل التّركيب الواحد ساكنة الآخر وفي بعض الأحيان أغلب الكلمات، إذ أنّ هذا التسكين لأواخر الكلم يُسقط معه الوظائف النّحوية للكلمات لتلتبس معه المعاني فتختلط الأمور على السّامع فلا يفرق بين الفاعل والمفعول، والاسم المجرور والمرفوع والمنصوب، والفعل سواء أكان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، يظهر مجزوما في كل الحالات دون تمييز صوتي، وقد يلجأ الأساتذة والطلبة لهذه الظّاهرة تفاديا للوقوع في الأخطاء النّحوية والأخطاء الإعرابية، وللإشارة فإنّ ظاهرة تسكين أواخر الكلم داخل الخطاب موجودة في اللهجة العامية التي تعد شفاهية غير مقيدة بقواعد الكتابة، إذ نجد فيها كل الكلمات تقريبا ساكنة الآخر نظرا لغياب القواعد والضوابط التي تحكمها عكس اللغة العربية الفصحى، وعليه انتقلت هذه الظاهرة من العامية إلى الفصحى بسبب المزج والتداخل بينهما داخل الخطاب الواحد وهذا يؤثر سلبا على اللغة العربية الفصحى في الأخير ويبعدها عن الاستعمال اليومي وهذا يؤدي إلى قلة استعمالها واندثارها.

4- أخطاء تتعلق بالنّطق وعدم ضبط حركات الحروف:

ومن بين الظّواهر والأخطاء اللغوية المسجلة في خطابات الأساتذة نذكر عدم ضبطهم لحركات بعض الكلمات ضبطًا صحيحًا وسليمًا، إذ نجدهم في الخطاب المنطوق يضعون حركات خاطئة فوق حروف الكلمات ، وبالتالي يتغير نطق الكلمات ويختلف عن النطق السليم ومن أمثلة ذلك نذكر:

الخطأ	الصواب
-... الذي **يَعْلَنُ** تخليه عن الجنسية الجزائرية.	- يُعْلِنُ.
-... **رُغْمَ** أنَّ هذا الدّين...	- رَغْمَ
- إضافة إلى وكيل **التَّفْلِيسَة**...	- التّفْلِسَةِ "
- **سَيَصْبَحُ**...	- سيُصْبِحُ
- بماذا **يَشْعِرُ** هؤلاء...	- يَشْعُرُ
- **يَبْلَغُونَ**...	- يَبْلُغُونَ

5- أخطاء تتعلق بالانقطاع عن الكلام والوقف "Stop" في غير محلّه:

من الأخطاء التي وقع فيها الأساتذة من خلال المدونة المدروسة نذكر انقطاعهم عن الكلام خلال عملية إلقائهم للمحاضرات وكذا الوقف في مواضع لا يجوز الوقوف فيها، حيث "لا تكون الوقفة ولا تتحقق إلا عند تمام الكلام في مبناه ومعناه، ونعني بذلك أن تكون بنية المنطوق مؤلفة وفقا لقواعد اللغة ومنسوقة وحداتها في نظم خاص يطابق المعنى المقصود والغرض المطلوب بحسب الظّروف والحال"[47].

وعليه فالوقفة الصّحيحة والسّليمة في الخطاب المنطوق لا تتحقق إلا بتمام الكلام معنىً ومبنىً، إذ لا يجوز الوقف في كثير من المواقف والتراكيب كالسكتة أو الوقفة بين المضاف والمضاف إليه[48] ومن أمثلة ذلك في المدونة نذكر:

- /... كيف يتم صدورُ **(وقفة)** .../
- /... هل هذا يمكن منح مهلة **(وقفة)** .../

إذ نلاحظ في هذين المثالين انقطاع الأستاذ المحاضر عن الكلام دون إكمال المضاف إليه وبالاكتفاء بذكر المضاف وهذا يؤثر سلبا على وصول الرسالة في الأخير، إذ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لكونهما يشكلان عنصرا أو شيئا واحدا مبنى ومعنى، والأمر ذاته بين الفعل وفاعله ولا يجوز الفصل بينهما وبين المفعول به[49] ومن أمثلة ذلك في المدونة نذكر:

- /... الأحكامُ التي لا تقبلُ **(وقفة)** الطّعنَ .../

ففي هذه الجملة الأخيرة حدث انقطاع بين تركيب (الفعل + الفاعل) والمفعول به بسبب الوقفة أو السكتة التي قام بها الأستاذ، وإلى جانب ما سبق لا يجوز الفصل أيضا بين الأدوات التي تدخل على العناصر اللغوية وتؤثر فيها في الإعراب أو المعنى أو كلاهما، حيث لا يجوز مثلا الفصل بين حروف الجر والأسماء التي تدخل عليها وحروف النّصب والجزم مع الأفعال المضارعة وأدوات الاستثناء مع المستثنى... إلخ[50] ، ومن أمثلة ذلك نذكر تلك السّكتة التي حدثت بين حرف الجر والاسم الذي يأتي بعده كما يلي:

- /... عندما وصلنا إلى **(وقفة)** التّسويةِ القضائيةِ.../

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النّوع من السّكتات لم يرد بكثرة داخل المدونة، ومن الوقفات الممنوعة أيضا الوقفة بين النّعت ومنعوته[51] ومن أمثلة ذلك في المدونة نذكر:

- /... تاجر متوقف أيضا عن دفع ديونه في المواعيدِ **(وقفة)** المحددةِ.../

كما لا يجوز الوقف أيضا بين اسم الإشارة وبدله أو عطف بيانه، وبين المميّز (بكسر الياء) والمميّز (بفتح الياء)، وبين الحال المفرد وما جاء لبيان حاله، عدا إذا كان الحال جملة فقد تحدث وقفة خفيفة بين الطّرفين[52] والجدير بالذّكر أنّ هذه الأنواع الأخيرة من الوقفات والسّكتات لم ترد في عناصر المدونة التي قمنا بدراستها.

وفي ختام هذا الجزء التطبيقي من الدراسة وبعد أخذ فكرة بسيطة عن واقع استعمال اللغة العربية في التدريس بالجامعة الجزائرية يمكننا إيجاز النتائج التالية :

– يمزج الأساتذة بين العربية الفصحى والعامية واللغة الفرنسية واللهجة القبائلية في الخطاب التعليمي الجامعي وهذا المزج والخلط نتج عنه هجين لغوي – لا يحتكم إلى قواعد– وهو جار في الاستعمال شوه قواعد اللغة العربية وحتى الفرنسية وأبعد الأستاذ والطالب العربي عن التعامل مع لغته الأم كتابة ومشافهة كما يخرب اللغة العربية ويميع قواعدها وأساليبها في الوقت ذاته.

– ظاهرة الثنائية اللغوية "فصحى– عامية" التي سجلناها على مستوى منطوق الأساتذة وهي موجودة أيضا عند الطلبة وهي نقطة سلبية تُحسب على جمهور الاساتذة الذين يمثلون النخبة في المجتمع إذ يُفترض بهم الإجتهاد في توظيف اللغة العربية الفصحى خلال إلقائهم لمحاضراتهم وعدم التسامح مع الطلبة الذين لا يستعملون الفصحى وهذا من شأنه تشجيع جمهور الطلبة على استعمال اللغة الفصيحة من جهة وترقية استعمال العربية الفصحى على مستوى الجامعات كمنابر للعلم والثقافة والمعرفة.

– اللهجات العامية هي من ألد الخصام للغة الفصحى فهي لا تحكمها قواعد وضوابط الوضع فاستعمالها يتم بطريقة فوضوية وعفوية وهذا من شأنه قتل الإبداع الفكري وكبح الإنتاج العلمي لدى مستعمليها.

– الأخطاء النحوية والتعبيرية و... المسجلة في خطابات الأساتذة تثبت عدم إتقان هذه العينة من الأساتذة لقواعد اللغة العربية إلى جانب فقر رصيدهم اللغوي .

– كثرة تكرار ظاهرة تسكين أواخر الكلم وإهمال الإعراب في العامية قد تنتقل إلى العربية الفصحى وهذا يتسبب في تحريف هذه الأخيرة على مستوى القواعد والبنيات والحروف والحركات، لاسيما وأن الإعراب خاصية أساسية من خصائص اللغة العربية الفصحى تنفرد بها ولا تتسم بها اللغات الأجنبية الأخرى، فهذه السمة المميزة تسهم في إيضاح معانيها والتعبير عنها بدقة .

– استعمال الأساتذة للغة الأجنبية في الخطاب الديداكتيكي يؤدي تدريجيا إلى قتل ملكتهم اللغوية العربية بعد تعويد جهاز النطق على نطق الكلمات والألفاظ الأجنبية لذلك يجدون صعوبة وعائقا في ارتجالهم باللغة العربية الفصحى، ففي الماضي كان يُفرض علينا استعمال اللغة الفرنسية والآن تغيرت الأوضاع وصرنا نفرض على أنفسنا استعمالها ودون مبرر.

– انتشار العامية في الوسط الجامعي " قاعات التدريس والمدرجات– الاتصال والتواصل – في الملتقيات والمؤتمرات – اللقاءات العلمية ومناقشات الرسائل العلمية –ماجستير ودكتوراه– ..." هو أكبر تحد يواجه ويهدد تعميم استعمال اللغة العربية الفصحى في الأقطار العربية .

– اعتماد اللغة الفرنسية في التدريس الجامعي إلى جانب اللغة العربية يتنافى وما تنص عليه الدساتير العربية وهذا من شأنه يخلق تداخلا وتمازجا بين اللغتين والخاسر الأكبر في الأخير هو اللغة العربية التي باتت تستقبل يوميا مصطلحات أجنبية بحروفها أمام غياب لمصطلحات التخصص بالعربية وعدم تفعيل للترجمة وكأن العربية غير قادرة على احتواء المصطلحات الأجنبية باللفظ أو الحرف العربي .

الخاتمة :

وفي ختام هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى الحفاظ على اللغة العربية كأحد المكونات الأساسية للهوية، وكذا ترقية استعمالها في مختلف المنابر والمؤسسات الاجتماعية ووضع حد لكل مساعي تدميرها وتحطيمها وتغريبها في ديارها وعلى يد ناطقيها وهذه الاقتراحات يمكننا إيجازها كمايلي :

–ترقية استعمال اللغة العربية يبدأ من مؤسسات التربية والتعليم وفي طليعتها الجامعة – باعتبارها حاضنة النُّخب– والعيب هاهُنا لا يكمن في قصور اللغة عن احتضان العلم والتقانة الجديدة وإنما العيب في الناطقين بها الذين تكبلهم عقد النقص عند النطق أو التواصل بها.

– ضرورة التنسيق بين مؤسسات المجتمع والمؤسسات التعليمية غبر مختلف الأقطار العربية للحد تدريجيا من استعمال اللهجات العامية التي باتت تشكل خطرا على العربية الفصحى التي تربط العرب بجذورهم وأصالتهم، وبالتالي تهدد كيان هُوية الأمة العربية.

– جعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية للتدريس على مستوى كل مراحل التعليم من الابتدائي حتى الجامعي وذلك على المستوى المتوسط والبعيد، وهذا من شأنه إعادة المكانة اللائقة والحقيقية التي تستحقها اللغة العربية في سوق اللغات كمنافس قوي لكل لغات العالم.

– العربية هي لغة العلم والحضارة، والتاريخ شاهد عليها فكيف لا تستطيع البلدان العربية جعلها أداة للعلم والاكتشاف كما كانت في سالف عهدها، والشيء المؤسف الذي نسجله في هذا المقام هو انبهار العرب بلغة الآخر الذي لا يضاهي أبدا اعتزازهم بلغتهم العريقة والثرية والمقدسة .

– ارتقاء وتطور أي لغة مرهون بإرادة الناطقين بها وافتخارهم بها وسعيهم الحثيث إلى تطويرها وترقيتها وجعلها لغة عالمية تنافس لغات العالم وتقف في وجه كل الرهانات والتحديات مثلما يحدث مع اللغة الإنجليزية التي صارت الأولى عالميا ودون منازع، وأثبتت حضورها بإرادة ناطقيها في كل المحافل الدولية إذ صار تواجدها على شبكة الإنترنيت قويا حيث تمثل المادة المدونة عبر هذه الشبكة أزيد من ثمانين بالمائة والنسبة المتبقية تتقاسمها باقي لغات العالم .

– إن المسؤول عن الأوضاع التي آلت إليها اللغة العربية هم العرب أنفسهم ولأن الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم فالوقت غير كاف لتبادل التهم لأن المسؤولية هي مسؤولية الجميع والاهتمام بالعربية والسعي إلى ترقيتها هدف مقدس نابع من قُدسية القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين وحير العالم أجمع منذ نزوله، فكيف لا تستطيع لغة القرآن أن تكون لغة لإنتاج العلم والمعرفة وإلقاء الخطب والدروس والمحاضرات والمواعظ؟ .

– عدم اهتمام الدول العربية لما يحدث للعربية من تحطيم وتهديم وتمييع في عقر دارها يتنافى تماما وما تنص عليه الدساتير العربية، وكأن تلك النصوص هي حبر على ورق، فالبون واسع بين مضمون النصوص القانونية وأرضية تنفيذها، كل هذا سهل من تسرب براثن العامية إلى المحافل الرسمية لتصبح المسيطر دون منازع على كل أنواع الخطاب المكتوب منه والمنطوق .

– ضرورة توعية جميع فئات المجتمع بأن اللغة العربية هي هُوية الأمة العربية بالدرجة الأولى وزوالها يعني زوال الأمة أو تبعيتها للآخر الذي يحلم بهذه اللحظة وينتظرها دون يأس أو ملل .

– إخضاع هيئة التدريس بكل المعاهد والكليات وعبر مختلف الجامعات الوطنية والعربية إلى امتحان صارم في اللغة العربية وقواعد استعمالها قبل مباشرة مهمة التدريس، هذا على المستوى المتوسط والقريب

وعدم قبول – وبطريقة قانونية– من لا يثبت اقتداره في العربية كتابة ونطقا، وهذه الخطوة من شأنها ترقية استعمال العربية في الفضاء الجامعي، هذا من جهة وتعميم هذا الإجراء القانوني على جميع مسابقات التوظيف وفي كل القطاعات والمؤسسات.

– برمجة مقياس اللغة العربية " نحوا وصرفا ومعجما" وعلى المستوى القريب في كل التخصصات الجامعية الأدبية منها والعلمية " الطب، الصيدلة، الفلسفة، الإعلام، الاقتصاد والتجارة، الجيولوجيا ، علوم المادة، التكنولوجيا..." وعبر مختلف الجامعات حتى يبقى الطالب العربي متصلا بلغته يتواصل بها ويناقش في إطار تخصصه باقتدار، لأن الطالب العربي – وللأسف– يودّع اللغة العربية بمجرد أن تطأ قدماه الجامعة، فيقطع صلته بها فتصبح خارج دائرة اهتماماته وكأن العربية كانت مفروضة عليه في مراحل تعليمية سابقة وهذا نابع من عدم وعيه بأهميتها باعتبارها تشكل انتماءه وهويته وتاريخه وحضارته وثقافته.

– الإقتداء بالدول المتقدمة التي تُدرّس جميع العلوم بلغتها الوطنية، والعزم على تعريب التعليم الجامعي في كل الدول العربية مهما كانت الظروف والمباشرة في ذلك في أقرب وقت ممكن مع اتحاد الدول العربية في هذا المسعى الذي يهم جميع العرب.

– تسخير كل الوسائل والمؤسسات " المدرسة – الجامعة – التلفزيون – الجرائد– الانترنيت– السينما– المسرح– الأدب– الجمعيات – النوادي– البرلمان– المجالس الشعبية –المنظمات –الهيئات الحكومية ..." لنشر اللغة العربية الفصحى وتعميم استعماله بصفة رسمية وجادة.

– فتح مراكز ونوادي ومؤسسات تابعة للدولة تُعنى بقضايا تعليم العربية لاسيما لفئة من لم يسعفهم الحظ في مواصلة الدراسة وهذا من شأنه القضاء على العامية واللهجات المنتشرة في أوساط العامة وإبعاد اللغات الأجنبية من أحاديث العرب اليومية.

– الاهتمام بمناهج ومقررات وطرائق تعليم العربية عبر مختلف الأقطار العربية وتحديثها بين الحين والآخر وفق نتائج الدراسات اللغوية الحديثة بُغية تشخيص الداء ومواطن الضعف والخلل لمجابهة الضعف اللغوي الذي يعاني منه التلاميذ والطلاب العرب وكذا القضاء على المشكلات اللغوية الراهنة والمستقبلية.

– إصلاح حال العربية يبدأ من إصلاح حال معلّمها عن طريق رعايته المستمرة ماديا ومعنويا وإعداده المتكامل قصد رفع مردودية أدائه واستمرار عطائه خدمة للغة العربية في الأول والأخير.

– وضع برامج خاصة للجالية العربية المقيمة بالخارج لتعليمهم اللغة العربية بهدف تجديد وتفعيل صلتهم بلغتهم الأم.

الهوامـــــــــش :

[1] عبد الرحمان الحاج صالح« العاميات العرّبية ولغة التخاطب الفصيحة»، أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 80-81.

[2] المرجع نفسه، ص 81.

[3] زكا نجيب،«اللغة العربية وثقافتها: ضوابط الحداثة وآفاق العولمة» أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 101.

[4] السيّد علي شتا، علم الاجتماع اللغوي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص 07.

[5] كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي: مدخل، ط:03، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 1997، ص 47.

[6] خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ط:02 منقحة، دار القصبة للنّشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 173-174.

[7] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السابق، ص 82.

[8] كمال بشر، المرجع السابق، ص 139.

[9] المرجع نفسه، ص 139-140.

[10] عبد الرحمان الحاج صالح، المرجع السابق، ص 83.

[11] علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط:09، شركة نهضة مصر للنشر والطّباعة والتوزيع، القاهرة، أفريل 2004، ص 252-253.

[12] المرجع نفسه، ص 254.

[13] السيّد علي شتا، المرجع السابق، ص 172-174.

[14] محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين: الثّنائية اللغوية، دار الفلاح للنشر والتّوزيع، الأردن، 2002، ص 91.

[15] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[16] المرجع نفسه، ص 92.

[17] ابن منظور، لسان العرب، ج 04، باب حرف الدال، مادة "د.خ.ل"، ط: 03 ، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 1999، ص 309-310.

[18] ابن جني، الخصائص، ج2، تحقيق: محمد النّجار، ط:02، دار الهدى، لبنان، ص 371-375.

[19] محمد علي الخولي، المرجع السابق، ص 94-95.

[20] علي القاسمي، « العربية الفصحى وعامياتها في السّياسة اللغوية» ، أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 199.

[21] المرجع نفسه، ص 200.

[22] محمد يحياتن، «التّعددية اللسانية من خلال الأبحاث اللّسانية الاجتماعيّة الحديثة»، مجلة " اللسانيات"، ع:11، مركز البحوث العلميّة والتقنية لترقية اللغة العربيّة، الجزائر، 2006 ، ص 73.

[23] علي القاسمي، المرجع السابق، ص 200.

[24] محمد يحياتن، المرجع السابق، ص 73.

[25] المرجع نفسه، ص 74.

[26] كمال بشر، فن الكلام دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2003، ص 321.

[27] محمد علي الخولي، المرجع السابق، ص 51.

[28] G. Mounin, dictionnaire de la linguistique, 4éme édition, (P.U.C, Paris, 2007), P25.

[29] نوارة بوعياد، « الحجاج وبعض الظّواهر التداوليّة في الخطاب التّعليمي الجامعي: نموذج أقسام اللغة العربية وآدابها»، رسالة دكتوراه إشراف: د.خولة طالب الإبراهيمي، جامعة الجزائر1، الجزائر ، 2010/2009، ص 90.

[30] يُنظر: محمد علي الخولي، الحياة مع لغتين: الثنائية اللغوية ، ص 50-62.

[31] المرجع نفسه، ص 217-223.

[32] محمد يحياتن، المرجع السابق، ص 74، نقلا عن:

K.Taleb- Ibrahimi, les algeriens et leurs langues, Alger, Dar El-hikma, p55.

[33] I.Fharners et M.Blanc, Bilingualité et Bilinguisme, 2éme édition, Belgique, 1983, P198.

[34] لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللغويّ، ترجمة: محمد يحياتن، دار القصبة للنشر والتّوزيع، الجزائر، 2006، ص32.

[35] محمد يحياتن، المرجع السابق، ص75.

[36] صالح بلعيد، «اللغة الأم، والواقع اللغوي في الجزائر»، مجلة اللغة العربية، ع:09، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2003، ص 137.

[37] عبد الملك مرتاض، « فصيح العامية الجزائرية»، أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 402-403.

[38] عثمان سعدي، «اللغة العربية واللهجات المتفرعة عنها: مقارنة بين عامية الجزائر قبل الاستقلال وبعده»، أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 124.

[39] حسين بن زروق، «العامية الجزائرية وجذورها الفصيحة، دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص 98-99.

[40] المرجع نفسه، ص 99-100.

[41] K.Taleb- Ibrahimi, les algériens et leur(s) langue(s), Alger, Dar El-hikma, p70.

[42] صالح بلعيد، «الفصحى المعاصرة: طعنة أم ضرورة»، أعمال النّدوة الدّولية " الفصحى وعاميتها: لغة التخاطب بين التّقريب والتّهذيب"، المجلس الأعلى للغة العربية بالتّعاون مع وزارة الثّقافة الجزائرية، 4 و5 يونيو 2007، الجزائر، (منشورات المجلس 2008)، ص 163-164.

[43]R.Galisson et D.Coste, Dictionnaire de didactique des langues, hachette, 1976, P131.

[44] لأن الوقت المخصص لإعداد هذه الدراسة كان قصيرا قدمت لنا الأستاذة " **نعلوف كريمة**" وهي أستاذ متعاقدة بقسم العربية بجامعة بجاية وطالبة ماجستير بجامعة الجزائر1 جزءا من مدونتها المنطوقة التي تشتغل عليها إلى جانب المدونة المكتوبة في إطار تحليل واقع اللغة العربية في الخطاب الجامعي بكلية الحقوق عند طلبة وأساتذة السنة الرابعة نظام كلاسيكي تحضيرا للحصول على شهادة الماجستير في علوم اللسان، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على الشق المنطوق من هذه المدونة المسجلة بعد تفريغها وتحويلها إلى نصوص مكتوبة جاهزة للدراسة والتحليل السوسيولساني.

[45] نوارة بوعياد، المرجع السابق، ص 75-79.

[46] تجدر الإشارة إلى أننا لا نتقن اللغة الأمازيغية بمختلف أداءاتها اللسانية الأمر الذي دفعنا إلى الاعتماد على الأستاذة "**نعلوف كريمة**" التي ترجمت لنا العبارات والكلمات التي احتوتها المدونة من الأمازيغية " اللهجة القبائلية" إلى اللغة العربية ، وهذه الأستاذة تنحدر من منطقة " **تيشي**" الساحلية بمدينة "**بجاية**" وهذه المنطقة يتحدث سكانها اللهجة القبائلية الساحلية إلى جانب العامية الجزائرية واللغة الفرنسية وكذا اللغة العربية في المؤسسات الرسمية.

[47] كمال بشر، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتّوزيع، القاهرة، 2003، ص 278.

[48] المرجع نفسه، ص 279.

[49] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

[50] المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

[51] المرجع نفسه ،الصفحة نفسها .

[52] المرجع نفسه، ص 279- 280.